

Arcif
Analytics



ISSN: 2708 - 1796

ISSN: 2708 - 180X

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

(تصدر كل ٦ أشهر مؤقتاً)

السنة السادسة عشرة عدد الكتروني خاص رقم ٢٧/١

٢٠/١١/١٤٤٢هـ. / ٣٠/٦/٢٠٢١م.

رئيس التحرير والمدير المسؤول:

أ. د. سعد الدين بن محمد الكبي

مدير التحرير:

الدكتور محمود بن صفا الصياد العكلا

الحوالات المصرفية باسم:

• مجلة البحث العلمي الإسلامي

بنك البركة - لبنان - طرابلس

حساب رقم: 13903

• ويسترن يونيون - لبنان طرابلس

المراسلات:

لبنان - طرابلس ص. ب. : 208

تلفاكس: 00961 6 471 788

بريد الكتروني:

albahs_alalmi@hotmail.com

www.boukharysrc.com

قواعد النشر في المجلة

- إتاحة في الفرصة للإفادة من أبحاث العلماء والباحثين، فإن إدارة المجلة ترحب بنشر الأبحاث وفق الشروط التالية:
- ١ - أن يكون البحث متخصصاً في مسألة من المسائل العلمية، أو قضية من القضايا الإسلامية النازلة.
 - ٢ - أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي، وفق قواعد وأسس البحث العلمي، مع التوثيق وعزو المصادر، وتخريج الآيات والأحاديث.
 - ٣ - أن يكون البحث جديداً غير منشور سابقاً، ولا مستلاً من رسالة الباحث العالمية - الماجستير -، أو العالمية العالية - الدكتوراه -.
 - ٤ - أن لا تقل عدد صفحات البحث عن ١٦ صفحة، ولا تزيد عن ٤٨ من حجم الورق (A4) مقاس الكلمة (١٦).
 - ٥ - إرسال البحث على عنوان المجلة في قرص مدمج على برنامج: (Microsoft-Word) ويخط: (Traditional Arabic).
 - ٦ - إرفاق ملخص عن البحث باللغة الإنكليزية، ولا يزيد عن صفحتين.
 - ٧ - إرفاق نسخة عن سيرة الباحث الذاتية، مع كتابة العنوان بالتفصيل.
 - ٨ - يخضع البحث قبل نشره للتحكيم، ويتم إبلاغ الباحث بالنتيجة.

ملاحظات

- ١ - لا يلزم من تسليم البحث وإيصاله إلى إدارة المجلة اعتماده ونشره.
- ٢ - لا تلتزم إدارة المجلة بإعادة البحث الذي لم ينشر إلى كاتبه.
- ٣ - إن نشر البحث في مجلة البحث العلمي، لا يعني بالضرورة تبنيّه، ويبقى تعبيراً عن رأي كاتبه.

مجلة البحث العلمي الإسلامي

السنة السادسة عشرة - عدد إلكتروني خاص رقم ١/٣٧ - ١٤٤٢/١١/٢٠ هـ. الموافق ٢٠٢١/٦/٣٠ م.

أ. د. : سعد الدين بن محمد الكبي
رئيس التحرير والمدير المسؤول

الدكتور محمود بن صفا الصياد العكلا
مدير التحرير

فضيلة الشيخ يوسف طه
سكرتير التحرير

الأستاذ مصعب الكبي
سكرتير إداري

هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور مبارك بن سيف الهاجري

(عميد كلية الشريعة سابقاً - جامعة الكويت)

الأستاذ الدكتور بسام خضر الشطي

(أستاذ في كلية الشريعة - جامعة الكويت)

الأستاذ الدكتور عمر عبد السلام تدمري

(أستاذ بالجامعة اللبنانية سابقاً)

الأستاذ الدكتور وليد إدريس المنيسي

(رئيس الجامعة الإسلامية بمنيسوتا)

الأستاذ الدكتور أحمد منصور سبالك

(رئيس الجامعة الإسلامية العالمية)

الدكتور شوقي نذير

(أستاذ محاضر جامعة تمنراست، الجزائر، رئيس تحرير مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية)

بالتعاون مع أساتذة في الجامعات العربية والإسلامية

الهيئة الاستشارية

المحتويات

السنة السادسة عشرة - عدد إلكتروني خاص رقم ١/٣٧ - ١/٢٠ - ١٤٤٢/١١/٢٠هـ. الموافق ٢٠٢١/٦/٣٠ م.

- ٥ افتتاحية العدد.
- الأحكام المترتبة على تغيير قيمة العملة الورقية
- ٩ د. أحمد عبد العزيز عبد الرحمن
- التأصيل لدراسة كشف الشبهات في ضوء السنة وأثار السلف
- ٢٣ د. محمد بخيت الحجيلي

الافتتاحية

بقلم: مدير التحرير

أ. م. د. محمود صفا الصياد العكلا

فإن من سنن الله تعالى في هذه الدنيا تبدل الأحوال والظروف، أنتج كما هائلاً من القضايا الفقهية المعاصرة والأمور النوازل التي تتطلب من أهل العلم بذل الجهد في تبيان حكم الشرع فيها، وذلك امتثالاً لأمر الله عز وجل: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (النساء/ ٨٣).

وفي هذا المقام يقول الإمام الشاطبي:

إن الوقائع في الوجود لا تنحصر، فلا يصح دخولها تحت الأدلة المنحصرة، ولذلك احتيج إلى فتح باب الاجتهاد من القياس وغيره، فلا بد من حدوث وقائع لا تكون منصوصاً على حكمها، ولا يوجد للأولين فيها اجتهاد، وعند ذلك فإما أن يترك الناس فيها مع أهوائهم، أو ينظر فيها بغير اجتهاد شرعي وهو أيضاً إرجاع للهوى وذلك كله فساد^(١).

وإن لقيام أهل العلم بهذه المهمة فوائد عظيمة منها:

١. إعطاء الحكم الشرعي المناسب، المعتمد على الأسس والقواعد التي يتوصل بها للأحكام الشرعية، ويقطع السبيل على المتعالمين في

(١) الموافقات للشاطبي ٤/٤٧٦.

إصدار فتاوى بعيدة عن روح الشريعة ومقاصدها، وكذلك يقطع الطريق على من يطالب بإعمال القوانين الوضعية.

٢. إظهار كمال هذا الدين وأنه منزل من عند العليم الخبير، وأنه صالح لكل زمان ومكان.

٣. تلبية حاجة الناس الماسة إلى معرفة الأحكام للحوادث النازلة ورفع الحرج عنهم، فيسيروا على هدي الكتاب والسنة، مما يحقق للمسلمين استقامة في جميع أحوالهم.

هذه أهم الأمور المتعلقة بفائدة دراسة الأمور النازلة وتبين حكم الله تعالى فيها، وفق الله علماء الأمة وباحثيها إلى كل خير والحمد لله رب العالمين.



معامل التأثير والاستشادات المرجعية العربي
Arab Citation & Impact Factor
قاعدة البيانات العربية الرقمية
Arab Online Database

Arcif
Analytics

معرفة
e-MAREFA

التاريخ: 2020-10-25

الرقم: L20/ 643 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البحث العلمي الإسلامي المحترم
مركز الإمام البخاري للبحث العلمي و الدراسات الإسلامية/ لبنان
تحية طيبة وبعد،،،

يسر معامل التأثير والاستشادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (Arcif - ارسيف)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي الخامس للمجلات للعام 2020.

يخضع معامل التأثير "Arcif ارسيف" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية راندة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "Arcif ارسيف" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (5100) عنوان مجلة عربية علمية أبحاثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1400) هيئة علمية أو بحثية في (20) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (681) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "Arcif ارسيف" في تقرير عام 2020.

ويسرنا تهنئتم وإعلامكم بأن مجلة البحث العلمي الإسلامي الصادرة عن مركز الإمام البخاري للبحث العلمي و الدراسات الإسلامية، لبنان قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "Arcif ارسيف" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (31) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

و كان معامل "Arcif ارسيف" لمجلتكم لسنة 2020 (لم ترصد أية استشادات)، و صنفت في تخصصها ضمن الفئة (الرابعة Q4).

و نأمل حصول مجلتكم على معامل تأثير متقدم في تقرير عام 2021. و بإمكانكم الإعلان عن نجاحكم في الحصول على معايير اعتماد معامل "Arcif ارسيف" العالمية سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل Arcif ارسيف الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" Arcif ارسيف "



+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7

info@e-marefa.net
www.e-marefa.net

Amman - Jordan
2515 Amman, 11953 Jordan



مجلة البحث العلمي الإسلامي

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحث العلمي والدراسات الإسلامية المتخصصة:

إعتماداتها:

- مسجلة في وزارة الإعلام اللبنانية تحت الرقم ٢٠٠٤/٣٦٤
- حائزة على الرقم الدولي issn للنسختين الورقية والإلكترونية
- معتمدة في قاعدة بيانات أرسيف

www.boukharysrc.com

د. أحمد عبد العزيز عبد الرحمن

الأحكام المترتبة على تغيير قيمة العملة الورقية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

حمداً لله على آلائه ونعمائه وصلاة وسلاماً على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه
ومَن سار على هديه بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

في الآونة الأخيرة حصل هبوط فظيع في العملة اللبنانية ونزلت قيمتها الشرائية بشكل كبير،
على ثمانية أضعاف من قيمتها الشرائية، وعلى أثر ذلك وقع الخلاف بين الناس، وتساءلوا عن
الحكم الشرعي في هذا الأمر، فكان لا بد من الإجابة عن هذه التساؤلات وبيان الحكم الشرعي
في ذلك.

وقبل الدخول في لب الموضوع فإنه يجدر بنا - في هذا الموضوع الهام الذي يمثل جانباً
هاماً من الدراسات التي تعنى بمعالجة أحكام الوقائع والنوازل المستجدة في ضوء مقررات الفقه
وقواعده، وما اشتملت عليه أصوله النظرية من السعة والمرونة والخصوبة - أن نبين حكم العملة
الورقية في هذا العصر قبل أن أدخل في بيان أقوال الفقهاء في طرؤ التغيير على العملة من رخص
وغلأ وانقطاع وكساد وتأثيرها على المعاملات التي حصلت بها، وقد قسّمت البحث إلى مقدمة
ومطلبين وخاتمة.

المطلب الأول: التكييف الشرعي للعملة الورقية.

المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في طرؤ التغيير على العملة من رخص وغلأ وانقطاع وكساد.
الخاتمة: بيّنت فيها خلاصة ونتائج البحث.

ثم فهرس المصادر والمراجع.

المطلب الأول: التكييف الشرعي للعملة الورقية

هناك نوعان من العملة: عملة خَلْقِيَّة وتسمّى نقوداً، وعملة اصطلاحية أو عرفية، وهذا
الاصطلاح كان معروفاً قديماً بين الفقهاء.

فالأصل في النقود هو المتخذ من الذهب والفضة، وأما الاصطلاحية فهو المتخذ من غير الذهب والفضة مثل: الفلوس^(١).

ما زالت تتقلب العملة حتى استقرت مؤخراً على العملة الورقية المتداولة اليوم بين الناس، فما حكم هذه الأوراق؟

اتفق معظم الفقهاء المعاصرين اليوم على أنها أثمان حكماً^(٢).

قال الشيخ أحمد البنا الساعاتي: «فالذي أراه حقاً وأدين الله عليه أن حكم الورق المالي كحكم النقدين في الزكاة سواء بسواء، لأنه يتعامل به كالنقدين تماماً ولأن مالكة يمكنه صرفه وقضاء مصالحه به في أي وقت شاء»^(٣).

فكذلك الأوراق النقدية تكون قيمتها الاسمية أضعاف قيمتها الذاتية، وجرى بها التعامل العام فيما بين الناس^(٤).

وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري - رحمه الله تعالى - يفتي بوجوب الزكاة في المائتين من الدراهم الفطرية^(٥) عدداً وكان يقول: هي من أعز النقود فينا بمنزلة الفضة فيهم ونحن أعرف بنقودنا وهو اختيار شيخنا الإمام الحلواني - رحمه الله تعالى - وهو الصحيح عندي - السرخسي^(٦).

ويسجل هنا عدة نقاط:

النقطة الأولى: أن هذه الدراهم مغلوبة الغش.

النقطة الثانية: هي أعز من النقود بينهم.

النقطة الثالثة: العديدة فيها.

النقطة الرابعة: العرفية في الدراهم.

(١) الفلوس: جمع فلس، وتطلق الفلوس ويراد بها ما ضرب من المعادن من غير الذهب والفضة، وصارت عرفاً في التعامل وثمناً باصطلاح الناس، تاج العروس: ١٦، ٣٤٤، الموسوعة الفقهية الكويتية: ٢٠ / ٢٤٨، الأحكام السلطانية لأبي يعلى: ١٧٩، بدائع الصنائع: ٥ / ٢٣٦، حاشية الصاوي: ٣ / ٩٠.

(٢) موسوعة الفتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية: ١١ / ٦٨، وشرح القواعد الفقهية: ١٧٤، فقه البيوع لـ محمد تقي العثماني: ٢ / ٧٠٣، مجلة مجمع الفقه الإسلامي: ٢ / ٩٥١، ٩٥٢، فتاوى معاصرة للقرضاوي: ٦١٢، الفقه الإسلامي وأدلته: ٥ / ٢٨١٨، الموسوعة الفقهية الكويتية: ٤١ / ١٧٦.

(٣) الفتح الرباني: ٨ / ٢٥١.

(٤) أحكام أوراق النقود والعملات، للقاضي محمد تقي العثماني، بحث في مجلة مجمع الفقه الإسلامي: ٣ / ٧٨٢.

(٥) الفطرية: هو الدرهم المنسوب إلى غطريف بن عطاء الكندي أمير خراسان أيام الرشيد، وهي دراهم غلب عليها الغش، البناية: ٧ / ٤٥، العناية: ٥ / ٣٩٠.

(٦) المبسوط: ٢ / ١٩٤، بدائع الصنائع: ٢ / ١٧.

فكل ذلك يدل على أنّ النقود تأخذ قيمتها من التعامل فيها، وتستمد قوتها من التعارف عليها، وذلك من خلال اعتمادها من قبل الدولة أو المنظمات أو غير ذلك والوثوق بها.

ولكن اختلفوا في تكييفها الفقهي، وتولد فيها ثلاثة آراء للفقهاء:

الرأي الأول: أنها ليست أثماناً خَلْقِيَةً مثل الذهب والفضة، بل ثبتت ثمنيتها بالاصطلاح، فإنّها أثمان اصطلاحية مثل الفلوس المتخذة من النحاس قديماً.

وهل يصح إلحاق الأوراق النقدية بالفلوس قديماً؟

رأي الحنفية في الفلوس:

ذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله، إلى أنّ الفلوس إذا كسدت، خرجت عن كونها ثمنياً؛ لأنّ ثمنيتها ثبتت باصطلاح النَّاسِ، فإذا ترك النَّاسُ التعامل بها عدداً فقد زال عنها صفة الثمنية. وإذا بطلت ثمنيتها صارت سلماً عديدة فيصح فيها السُّلْمُ كسائر السِّلَعِ العديدة^(١).

رأي الشافعية في الفلوس:

لقد الشافعية على أنّ الفلوس إذا راجت رواج النقود لم يحرم الربا فيها قال النووي رحمه الله هذا هو الصحيح المنصوص^(٢).

بيان تعليل الشافعية للفلوس:

لقد علل الشافعية الفلوس على أنّها ثمنية نادرة وليست غالبية، وتعليل الشافعية تحريم جريان ربا الفضل في الذهب والفضة الثمنية الغالية، والفلوس ليست ثمنية غالبية بل ثمنية نادرة، وإذا كانت كذلك فلا ينطبق عليها علة تحريم جريان ربا الفضل. قال في كفاية الأختار: (الصحيح أنّه لا ربا فيها لانتهاء الثمنية الغالية فيها).

مسألة:

هل تقاس الأوراق النقدية اليوم على الفلوس:

لا يصح قياس الأوراق النقدية على الفلوس في جريان ربا الفضل؛ لأنّ الأوراق النقدية اليوم ثمنية مطلقة بل حصرية وليست غالبية فقط كما هو تعليل الشافعية الذي يدل عليه كلام أبي الحصني الدمشقي، حيث علل جريان ربا الفضل في الفلوس انتفاء الثمنية الغالبة فيها، فلو كانت الفلوس ثمنية غالبية لجرى فيها الربا عندهم كجريانه في الأوراق النقدية اليوم.

(١) بدائع الصنائع: ٥ / ٢٤٢.

(٢) المجموع شرح المذهب: ٩ / ٣٩٥.

الرأي الثاني: أنّ النقود الورقية بدل عن الذهب والفضة، فتقوم مقامها؛ لأنها استندت مؤنتها من الغطاء ذهباً كان أو فضة^(١).

الرأي الثالث: أنّ النقود الورقية سند بدين على مُصدرها وهو البنك المركزي، واستدلوا بأن هذه الأوراق ليس لها قيمة في ذاتها، وإنما قيمتها في التعهد المسجل عليها بتسليم قيمتها ضرورة تغطيتها بذهب أو فضة في خزائن مصدرها^(٢).

الرأي الرابع: أنّ النقود الورقية نقد مستقل قائم بذاته، وهذا القول الأخير قوقول جمهور الفقهاء في هذا العصر، وبذلك صدرت الفتوى من هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية^(٣)، كما صدر به قرار المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة^(٤).

واكتفى بهذا البيان؛ لأنّ ما يعني هنا هو إثبات العملة الورقية بأنها عملة نقدية معتمدة ذات قيمة ثمنية، ولا داعي لأعرض لتعليل الآراء الفقهية السابقة الذكر، وأرجح أحدها.

المطلب الثاني: أقوال الفقهاء في طرؤ التغيير على العملة من رخص وغلاء وانقطاع وكساد.

الكساد: أن تترك المعاملة بها في جميع البلاد، وإن كانت تروج في بعض البلاد لا يبطل لكنّه يتعيّب إذا لم يُرَج في بلدهم فيتخيّر البائع إن شاء أخذه وإن شاء أخذ قيمته^(٥).

الانقطاع: أن لا يوجد في السوق وإن كان يوجد في يد الصيارفة وفي البيوت، وقيل: إذا كان يوجد في أيدي الصيارفة فليس بمنقطع والأول أصح^(٦).

ميّز الفقهاء حكم النقود الخلقية والنقود الاصطلاحية في الرخص والغلاء والانقطاع والكساد:

أولاً: تغيّرات النقود الخلقية: - الذهب والفضة - :

إنّ تغيّر العملة النقدية الخلقية الواجبة في الذمة لا تتأثر براءة الذمة حين دفعها إلى مستحقها.

(١) أحكام الأوراق النقدية والتجارية د. ستر الجعيد : ٢١٤، والمعاملات المالية المعاصرة د. محمد شبير : ١٩٠.

(٢) مجلة البحوث الإسلامية، العدد الأول: ١٧٦ (بحث للجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء).

(٣) مجلة البحوث الإسلامية العدد الأول (١ / ٢٢١، ٢٢٢) تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء بالرياض.

(٤) مجلة مجمع الفقه الإسلامي : ٣ / ٩٥١، ٩٥٢، فتاوى معاصرة للقرضاوي : ٦١٢، نوازل الزكاة : ١٤٩ وما بعدها.

(٥) مجموعة رسائل ابن عابدين : تشبيه الرقود : ٥٨ / ٢، معجم لغة الفقهاء : ٢٨٠.

(٦) مجموعة رسائل ابن عابدين : تشبيه الرقود : ٥٨ / ٢.

وفيها ناحيتان :

الأولى: الغلاء والرخص : أجمع الفقهاء على أنّ الدين الثابت في الذّمة من نقود خلقية لا يتأثر في حالتي الغلاء والرخص، فلا يلزم المدين أن يؤدي غيره^(١).

الثانية: في الكساد والانقطاع : أما إذا عدمت تلك العملة أو انقطعت أو فقدت في بلد المتعاقدين، فتجب عندئذ قيمتها، وعند الحنفية: في حالة الانقطاع والكساد عند أبي حنيفة رحمه الله يبطل البيع ويجب رد المشتري المبيع إن كان قائماً ومثله إن كان هالكاً وكان مثلياً وإلا فقيمه.

وعند الصحابين رحمهما الله: لا يبطل البيع، ووجبت قيمته عند أبي يوسف رحمه الله يوم البيع، وعند محمد رحمه الله يوم الكساد وهو آخر ما يتعامل الناس بها^(٢).

ثانياً: تغيّرات النقود الاصطلاحية:

أما الدين في الذّمة إذا كان نقوداً اصطلاحياً، فطراً عليه تغيير عند حلوله، لا يخلو من أربعة أمور:

الأمر الأول: الكساد العام للنقد : هو أن تترك المعاملة بها في جميع البلاد : وذلك كمن اشترى سلعة أو استقرض أو استأجر شيئاً أو ما لزمه من مهر لزوجته بنقد محدد من الفلوس، ثم كسد هذا النقد قبل أدائه^(٣)، فقد اختلف الفقهاء في ذلك:

القول الأول: أنّ النقد الذي كسد إذا كان ثمناً في بيع، فإنّه يبطل العقد، ويجب الفسخ مادام ممكناً؛ لأنّه بالكساد خرج عن كونه ثمناً؛ لأنّ ثمنيته ثبتت بالاصطلاح، فإذا ترك الناس التعامل به، فإنّها تزول عنه صفة الثمنية، فيبقى المبيع بلا ثمن، فيبطل البيع، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله^(٤).

القول الثاني: لا يجزئ رد المثل بعد ما كسد، ويجب على المدين رد قيمة النقد الذي وقع عليه العقد يوم التعامل من نقد آخر، وهذا قول أبي يوسف رحمه الله في الذخيرة الفتوى على قول

(١) مجموعة رسائل ابن عابدين : تنبيه الرقود : ٢ / ٦٢، حاشية الصاوي على الشرح الصغير : ٣ / ٦٩، الحاوي للفتاوى : ١ / ١١٥، المغني لابن قدامة : ٤ / ٢٤٤، الشرح الكبير : ٤ / ٣٥٨.

(٢) مجموعة رسائل ابن عابدين : تنبيه الرقود : ٢ / ٦٢، بذل المجهود : ٨١، ٨٢، حاشية الصاوي على الشرح الصغير : ٣ / ٦٩، الحاوي للفتاوى : ١ / ١١٥، المغني لابن قدامة : ٤ / ٢٤٤، الشرح الكبير : ٤ / ٣٥٨.

(٣) مجموعة رسائل ابن عابدين : تنبيه الرقود : ٢ / ٥٨، ٥٩، بذل المجهود : ٧٥ وما بعدها.

(٤) بدائع الصنائع : ٥ / ٢٤٢، تبين الحقائق : ٤ / ١٤٢، البحر الرائق : ٦ / ٢١٨، ٢١٩، الاختيار : ٢ / ٤١، الدر المختار : ٤ / ٢٢٢، الفتاوى الهندية : ٢ / ٢٢٥، مجموعة رسائل ابن عابدين : تنبيه الرقود : ٢ / ٦٠، بذل المجهود : ٧٥ وما بعدها.

أبي يوسف رحمه الله^(١)، والحنابلة على الراجح عندهم^(٢) والمالكية في غير المشهور^(٣).

القول الثالث: يجب على المدين رد قيمة النقد الذي وقع عليه العقد من النقد الآخر وقت

الكساد، أي في آخر نفاقها، وهو آخر ما تعامل الناس بها، وهو رأي محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله، في المحيط والتممة والحقائق، وبقوله...

يفتى - رفقا بالناس -^(٤)، وبعض الحنابلة^(٥).

القول الرابع: وهو أن النقد إذا كسد بعد ثبوته في الذمة وقبل أدائه، فليس للدائن سواه،

ويعتبر هذا الكساد كجائحة نزلت بالدائن، وهذا رأي الشافعية^(٦) والمالكية على المشهور^(٧).

الأمر الثاني: الكساد الجزئي للنقد:

تعريفه: وذلك بأن كانت تروج في بعض البلاد لا يبطل لكن يتعيّب إذا لم يرج في بلدهم^(٨).

قال العلامة المحقق ابن عابدين رحمه الله: «وان كانت تروج في بعض البلاد لا يبطل،

ولكنه يتعيّب إذا لم يرج في بلدهم، فيتخير البائع: إن شاء أخذه، وإن شاء أخذ قيمته»^(٩)، وهو قول الحنفية.

الأمر الثالث: انقطاع النقد:

تعريفه: أن لا يوجد في السوق وإن كان يوجد في يد الصيارفة وفي البيوت^(١٠).

اختلف الفقهاء في انقطاع النقد على أربعة أقوال:

القول الأول: وهو أن على المشتري أداء ما يساويه في القيمة في آخر يوم قبل الانقطاع؛

(١) بدائع الصنائع: ٥ / ٢٤٢، تبين الحقائق: ٤ / ١٤٢، البحر الرائق: ٦ / ٢١٨، ٢١٩، الاختيار: ٢ / ٤١، الدر المختار: ٤ /

٣٢٣، الفتاوى الهندية: ٢ / ٢٢٥، مجموعة رسائل ابن عابدين: تنبيه الرقود: ٢ / ٥٨، بذل المجهود: ٧٦.

(٢) الشرح الكبير: ٤ / ٣٥٨، شرح منتهى الإرادات: ٢ / ١٠١، كشاف القناع: ٣ / ٣١٥، المغني: ٤ / ٣٤٤، المبدع: ٤ / ١٩٧.

(٣) مواهب الجليل: ٤ / ٢٤٠، لوامع الدرر: ٨ / ٢١٩، توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من معاملات الأموال: ١٦٤.

(٤) بدائع الصنائع: ٥ / ٢٤٢، تبين الحقائق: ٤ / ١٤٢، البحر الرائق: ٦ / ٢١٨، ٢١٩، الاختيار: ٢ / ٤١، الدر المختار: ٤ /

٣٢٣، الفتاوى الهندية: ٢ / ٢٢٥، مجموعة رسائل ابن عابدين: تنبيه الرقود: ٢ / ٦٠، بذل المجهود: ٧٦ وما بعدها.

(٥) الشرح الكبير: ٤ / ٣٥٨.

(٦) نهاية المحتاج: ٣ / ٤١٢، المجموع: ٩ / ٢٨٢، حاشية الجمل: ٢ / ٢٨، حاشية البيجرمي: ٢ / ١٨٦.

(٧) مواهب الجليل: ٤ / ٢٤٠، لوامع الدرر: ٨ / ٢١٩، توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من معاملات الأموال: ١٦٤.

(٨) مجموعة رسائل ابن عابدين: تنبيه الرقود: ٢ / ٥٨، بذل المجهود: ٨٠، ٨١.

(٩) مجموعة رسائل ابن عابدين: تنبيه الرقود: ٢ / ٥٨، بذل المجهود: ٨٠، ٨١، درر الحكام شرح غرر الأحكام: ٢ / ٢٠٦،

البحر الرائق: ٦ / ٢١٩، الدر المختار: ٥ / ٢٦٩، تبين الحقائق: ٤ / ١٤٣.

(١٠) البحر الرائق: ٦ / ٢١٩، تبين الحقائق: ٤ / ١٤٣، مجموعة رسائل ابن عابدين: تنبيه الرقود: ٢ / ٥٨، بذل المجهود: ٨١.

لتعذر تسليم مثل النقد بعد انقطاعه، فيصار إلى بدله وهو القيمة، وهذا القول للحنابلة^(١) ومحمد بن الحسن الشيباني رحمه الله وهو المختار في مذهب الحنفية^(٢).

القول الثاني: يجب على المدين أداء ما يساويه في القيمة يوم التعامل؛ لأنه وقت الوجوب في الذمة، وهذا القول لأبي يوسف رحمه الله^(٣).

القول الثالث: الانقطاع كالكساد يوجب فساد البيع، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله^(٤).

القول الرابع: أن البيع صحيح ويجب مثل النقد الذي انعقد البيع عليه إن أمكن وإن تعذر فتجب القيمة، وهو قول المالكية والشافعية^(٥).

الأمر الرابع: غلاء النقد ورخصه: إذا غلت النقود أو رخصت بالنسبة إلى الذهب والفضة، فقد اختلف الفقهاء في ما يلزم المدين أدائه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الواجب على المدين أدائه هو نفس النقد المحدد في العقد، والثابت ديناً في الذمة، دون زيادة أو نقصان، وليس للدائن سواه، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والمالكية في المشهور والشافعية والحنابلة وأبي يوسف رحمه الله أولاً^(٦).

القول الثاني: يجب على المدين أن يؤدي قيمة النقد الذي طرأ عليه الغلاء أو الرخص يوم ثبوته في الذمة من نقد رائج، ففي البيع تجب القيمة يوم البيع، وفي القرض يوم القبض، هذا القول لأبي يوسف رحمه الله، وعليه الفتوى عند الحنفية^(٧).

القول الثالث: أن التغيير إذا كان فاحشاً، فيجب أداء قيمة النقد الذي طرأ عليه الغلاء أو الرخص، أما إذا لم يكن فاحشاً فالمثل، وهو قول غير معتمد عند المالكية والحنابلة^(٨).

(١) المغني لابن قدامة: ٤ / ٢٤٤، الكافي في فقه الإمام أحمد: ٢ / ٧٢، الشرح الكبير: ٤ / ٣٥٨.

(٢) البحر الرائق: ٦ / ٢١٩، الدر المختار: ٤ / ٥٢٣، مجموعة رسائل ابن عابدين: تنبيه الرقود: ٢ / ٥٧، ٥٨، بذل المجهود: ٨٢.

(٣) تبين الحقائق: ٤ / ١٤٢، البحر الرائق: ٦ / ٢٢٠، الدر المختار: ٥ / ٢٦٨، مجموعة رسائل ابن عابدين: تنبيه الرقود: ٢ / ٦٢، بذل المجهود: ٨٢.

(٤) تبين الحقائق: ٤ / ١٤٢، البحر الرائق: ٦ / ٢٢٠، الدر المختار: ٥ / ٢٦٨، مجموعة رسائل ابن عابدين: تنبيه الرقود: ٢ / ٦٢، بذل المجهود: ٨٢.

(٥) مواهب الجليل: ٤ / ٣٤٠، لوامع الدرر: ٨ / ٢١٩، تحفة المحتاج: ٥ / ٤٤، حاشية الجمل: ٣ / ٢٦٠، حاشية البجيرمي على شرح المنهج: ٢ / ٣٥٤، الحاوي للفتاوي: ١ / ١١٤.

(٦) بدائع الصنائع: ٥ / ٢٤٢، الدر المختار: ٤ / ٥٢٣، الفتاوى الهندية: ٣ / ١٠٦، مجموعة رسائل ابن عابدين: تنبيه الرقود: ٢ / ٥٨، بذل المجهود: ٨٢، ٨٤، مواهب الجليل: ٤ / ٣٤٠، لوامع الدرر: ٨ / ٢١٩، المجموع: ٩ / ٢٨٢، الحاوي للفتاوي: ١ / ١١٤، كشاف القناع: ٣ / ٣١٤، ٣١٥، المبدع في شرح المقنع: ٤ / ١٩٧.

(٧) بدائع الصنائع: ٥ / ٢٤٢، الدر المختار: ٤ / ٥٢٣، الفتاوى الهندية: ٣ / ١٠٦، مجموعة رسائل ابن عابدين: تنبيه الرقود: ٢ / ٥٨ وما بعدها، بذل المجهود: ٨٥، ٨٦.

(٨) لوامع الدرر: ٨ / ٢٢٢، المبدع في شرح المقنع: ٤ / ١٩٧.

الخاتمة :

عرضت سابقاً أقوال الفقهاء المعاصرين في العملة الورقية، حيث أجمعوا على أنها أثمان معتمدة، وإنما صارت أثماناً رمزية يعبر عنها الفقهاء بكلمة « الفلوس النافقة » فإن الفلوس النافقة تكون قيمتها الاسمية أكثر بكثير من قيمتها الذاتية، فكذلك الأوراق النقدية تكون قيمتها الاسمية أضعاف قيمتها الذاتية، وجرى بها التعامل العام فيما بين الناس، دون أيما فرق بينهما وبين الفلوس النافقة، حتى لا توجد العملة المعدنية اليوم - ولورمزية - إلا نزرًا قليلاً^(١).

ولكن اختلفوا في تكييفها الفقهي، وهذا لا يشكل هذا الخلاف في مسألتنا هذه؛ لأنَّ محور ما يراد تحقيقه هنا في الغلاء والرخص أو الكساد والانقطاع، وذكرت أقوال الفقهاء القدامى في ذلك.

فيمكن القول بأنَّ ما اتَّجه إليه أبو يوسف ومحمد بن الحسن رحمهما الله في الكساد العام رد القيمة، والتعيب في الكساد الجزئي فيتخير البائع في قول الحنفية، وفي الانقطاع أداء ما يساوي القيمة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وعند الإمام رحمه الله يبطل البيع، وفي الغلاء والرخص يؤدي قيمة النقد الذي طرأ عليه ذلك، وهو قول عند المالكية والحنابلة بشرط أن يكون فاحشاً.

إنَّ الغلبة في الثمنية أصبحت واقعاً للنقود الورقية فالاعتراف لها بأحكام النقدين إنما هو من تحقيق المناط وليس إحداثاً لاجتهاد جديد إلا بقدر ما يقتضيه تحقيق المناط؛ لأنَّ الحكم كان موجوداً معلقاً، وقد تحقق شرطه في جزء به فيجب إثبات الحكم^(٢).

والظاهر أنَّ القيمة تعتبر حسب التعامل بها؛ لأنَّ الانتفاع منوط بها دون قيمتها الذاتية قلَّت أو كثرت^(٣).

وخلص الشيخ ابن بيّه في بحثه عن النقود في حالة رخصها فقال: «إنَّ هذه المسألة مسألة جديدة اجتهادية لا نص فيها. وأنَّ أقوال الفقهاء لا تستبعد ما فقال به أبو يوسف وحكيته عن ابن تيمية رحمهما الله إنَّ النقود الورقية بتقلباتها وأصلها الورقي الذي لا قيمة له في نفسه لا يمكن أن يحكم لها بما يحكم به للنقدين؛ لأنَّها أحط مرتبة من الفلوس، لقد بيَّنا رأينا على قاعدة نفي

(١) أحكام أوراق النقود والعملات، للقاضي محمد تقي العثماني، بحث في مجلة مجمع الفقه الإسلامي: ٣ / ٧٨٢.

(٢) توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من معاملات الأموال: ١٠٠، وراجع ما كتبه ابن بيّه في كتابه هذا فإنه قد عرض المسألة عرضاً وافياً في ص: ١٠٢، ١٠٨، ١٧٦، ١٩٠، ١٩٦، مجلة مجمع الفقه الإسلامي: بحث أحكام النقود الورقية للشيخ: محمد الزعفرور: ٣ / ٨٠٢.

(٣) مجلة مجمع الفقه الإسلامي: بحث أحكام النقود الورقية للشيخ: محمد الزعفرور: ٣ / ٨٠٤.

الضرر والتشبيه بالجائحة قياساً أو تخريجاً وتطبيق المصلحة المرسلة اجتهاداً^(١).

وإنّ تحقيق المناط في مسألة النقود الورقية هو الثمنية المرجح غالباً، فإنّ الديون القديمة - قبل إصابتها بالرقود - المسجّلة بالنقود الورقية إذا أصابها رخص فلا بد من اعتبار هذه الحالة، وأداء قيمتها بالذهب والفضة، هذا في حال تعنّت الدائن.

أما في حال عدم تعنّته فالأولى الصلح في مثل هذه الحالة، وهو أن يقسم الفرق بين اثنين. وقد جاء قرار رقم ٢٣١ (٢/٢٤) بشأن التضخم وتغيّر قيمة العملة إنّ مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي في دورته الرابعة والعشرين بدبي، خلال الفترة من ٧ - ٩ ربيع أول ١٤٤١هـ الموافق ٤ / ٦ / نوفمبر ٢٠١٩م.

وبعد اطلاعه على البحوث المقدمة إلى المجمع بخصوص موضوع التضخم وتغيّر العملة، وبعد استماعه إلى المناقشات الموسّعة التي دارت حوله، قرر ما يلي :

أولاً: يؤكّد المجمع على قراره رقم ٥ / ٤ / ٤٢ الصادر في دورته الخامسة، والذي يرى المجمع أنّه يطبق في حالة عدم التضخم وفي حالة التضخم اليسير.

ثانياً: أما التضخم الفاحش، فإنّه يرجع في تقديره إلى التراضي وإمّا إلى القضاء أو التحكيم حسب الأحوال.

ثالثاً: عند التضخم الفاحش بعد نشوء الدين لا مانع من اتفاق الدائن والمدين عند السداد على رد الدين بالقيمة أو توزيع الضرر بين الطرفين صلحاً، ويجوز إمضاؤه قضاءً أو تحكماً، ولا يجوز الاتفاق على ذلك عند التعاقد.

رابعاً: يؤكّد المجمع على توصيته للحكومات الإسلامية الواردة في قراره رق (١٢ / ٩ / ١١٥).

المصادر والمراجع :

١. أحكام الأوراق النقدية والتجارية، المؤلف: د. ستر الجعيد.
٢. الأحكام السلطانية للفراء، المؤلف: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ)، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ١.
٣. أحكام النقود الورقية للشيخ محمد الفرفور، بحث في مجلة مجمع الفقه الإسلامي.

(١) توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من معاملات الأموال: ١٩٧.

٤. أحكام أوراق النقود والعملات، للقاضي محمد تقي العثماني، بحث في مجلة مجمع الفقه الإسلامي.

٥. الاختيار لتعليل المختار، المؤلف: عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدي، مجد الدين أبو الفضل الحنفي (المتوفى: ٦٨٣هـ)، عليها تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة، الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، وغيرها)، تاريخ النشر: ١٣٥٦ هـ - ١٩٢٧ م، عدد الأجزاء: ٥.

٦. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، المؤلف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ)، وبالْحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٨.

٧. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، (المتوفى: ٥٨٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ٧.

٨. بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك)، المؤلف: أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (المتوفى: ١٢٤١هـ)، الناشر: دار المعارف، عدد الأجزاء: ٤.

٩. البناية شرح الهداية، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ١٣.

١٠. تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقَّب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

١١. تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، المؤلف: عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣هـ)، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (المتوفى: ١٠٢١

- هـ)، الناشر : المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة : الأولى، ١٣١٣ هـ.
١٢. التجريد لنفع العبيد = حاشية البجيرمي على شرح المنهج (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، المؤلف: سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرِمِيّ المصري الشافعي (المتوفى: ١٢٢١هـ)، الناشر: مطبعة الحلبي، تاريخ النشر: ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م، عدد الأجزاء: ٤.
١٣. توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من معاملات الأموال، المؤلف: الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن يبه، الناشر: دار ابن حزم، والمكتبة المكية، الطبعة: الأولى. سنة: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
١٤. الحاوي للفتاوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، عام النشر: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٢.
١٥. درر الحكام شرح غرر الأحكام، المؤلف: محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا - أو منلا أو المولى خسرو (المتوفى: ٨٨٥هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٢.
١٦. دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٣.
١٧. رد المحتار على الدر المختار، المؤلف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ٦.
١٨. رسالة بذل المجهود في تحرير أسئلة تغير النقود، المؤلف: شيخ الإسلام محمد بن عبد الله الغزي التمرتاشي الحنفي، المتوفى: ١٠٠٤هـ، تحقيق: د. حسام الدين بن موسى عفانه، الناشر: من دون ذكر الناشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٩. شرح القواعد الفقهية، المؤلف: أحمد بن الشيخ محمد الزرقا (١٢٨٥هـ - ١٣٥٧هـ)، صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا، الناشر: دار القلم - دمشق / سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، عدد الأجزاء: ١.
٢. الشرح الكبير على متن المقنع، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة

- المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (المتوفى: ٦٨٢هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار.
٢١. العناية شرح الهداية، المؤلف: محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرّي (المتوفى: ٧٨٦هـ)، الناشر: دار الفكر، عدد الأجزاء: ١٠.
٢٢. الفتاوى الهندية، المؤلف: لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثانية، ١٢١٠ هـ، عدد الأجزاء: ٦.
٢٣. فتاوى معاصرة، المؤلف: د. يوسف القرضاوي، الناشر: دار القلم، الطبعة: الخامسة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، عدد الأجزاء: ١.
٢٤. الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، المؤلف: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الساعاتي (المتوفى: ١٢٧٨ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الثانية. عدد الأجزاء: ٢٤.
٢٥. فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، المؤلف: سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري، المعروف بالجمل (المتوفى: ١٢٠٤هـ)، الناشر: دار الفكر، عدد الأجزاء: ٥.
٢٦. الفقه الإسلامي وأدلته، المؤلف: د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، الناشر: دار الفكر - سورية - دمشق، الطبعة: الرابعة، عدد الأجزاء: ١٠.
٢٧. فقه البيوع على المذاهب الأربعة مع تطبيقاته المعاصرة مقارنةً بالقوانين الوضعية، المؤلف: محمد تقي العثماني، الناشر: دار القلم، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٨ هـ - ٢٠١٧ م، عدد الأجزاء: ٢.
٢٨. الكافي في فقه الإمام أحمد، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، عدد الأجزاء: ٤.
٢٩. كشف القناع عن متن الإقناع، المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، عدد

الأجزاء : ٦.

٣٠. كفاية الأخيار كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار، المؤلف: أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصني، تقي الدين الشافعي (المتوفى: ٨٢٩هـ)، المحقق: علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، الناشر: دار الخير - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ١.

٣١. لوامع الدرر في هتك أستار المختصر (شرح «مختصر خليل» للشيخ خليل بن إسحاق الجندي المالكي (ت: ٧٧٦هـ))، المؤلف: محمد بن محمد سالم المجلسي الشنقيطي (١٢٠٦-١٣٠٢هـ)، تصحيح وتحقيق: دار الرضوان، راجع تصحيح الحديث وتخريجه: اليدالي بن الحاج أحمد، المقدمة بقلم حفيد المؤلف: الشيخ أحمد بن النيني، الناشر: دار الرضوان، نواكشوط- موريتانيا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، عدد الأجزاء: ١٥.

٣٢. المبدع في شرح المقنع، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى: ٨٨٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٨.

٣٣. المبسوط، المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٣٠.

٣٤. مجلة البحوث الإسلامية (بحث اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء).

٣٥. مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، المؤلف: تصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة.

٣٦. المجموع شرح المذهب، (مع تكملة السبكي والمطيعي)، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار الفكر.

٣٧. مجموعة رسائل ابن عابدين، للإمام محمد أمين أفندي الشهير بابن عابدين، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت - لبنان.

٣٨. المعاملات المالية المعاصرة، المؤلف: د. محمد شبير.

٣٩. معجم لغة الفقهاء، المؤلف: محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤. المغني لابن قدامة، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، عدد الأجزاء: ١٠.
٤١. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي (المتوفى: ٩٥٤هـ)، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ٦.
٤٢. الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، عدد الأجزاء: ٤٥ جزء، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)، الأجزاء: ١ - ٢٣، الطبعة الثانية: دار السلاسل - الكويت، الأجزاء: ٢٤ - ٣٨، الطبعة الأولى: مطابع دار الصفة - مصر، الأجزاء: ٣٩ - ٤٥، الطبعة الثانية: طبع الوزارة.
٤٣. موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف المالية الإسلامية، تصنيف ودراسة مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، بإشراف: علي محمد، وأ. د. محمد أحمد سراج، وأ. د. أحمد جابر بدران، الناشر: دار السلام، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٤٤. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، المؤلف: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (المتوفى: ١٠٠٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ٨.
٤٥. نوازل الزكاة دراسة فقهية تأصيلية لمستجدات الزكاة، المؤلف: د. عبد الله بن منصور الغفيلي، الناشر: بنك البلاد ودار الميمان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ٢٠٠٨م.

د. محمد بخيت الحجيلي

عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

التأصيل لدراسة كشف الشبهات في ضوء السنة وآثار السلف

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد، فعزمت على الكتابة في التأصيل لكشف وأسميته (التأصيل لدراسة كشف الشبهات في ضوء السنة وآثار السلف)، والمقصود منه استخراج قواعد في كشف الشبهات وكيفية التعامل معها من خلال السنة وآثار السلف ومعرفة شروط التصدي للشبهات مع بيان الحكمة من وجودها وحكم كشفها وفضل القائم به. وقد قدمت بمقدمة تبين أهمية الموضوع وأسباب اختياري له وخطة البحث وهي تشمل على المقدمة والتمهيد: وذكرت فيه شرح مفردات العنوان والتعريف بالكلمات ذات العلاقة، والمباحث: خطر الشبهات والحكمة من وجودها وبواعث الشبهات، موقف المسلم من الشبهات، أنواع الشبهات، طرق دفع الشبهات، حكم رد الشبهات، صفة المتصدي للشبهات، مناهج المؤلفين في كشف الشبهات، دراسة تحليلية لكتب مختارة في كشف الشبهات، الفهارس العلمية، الخاتمة وذكرت فيها أهم النتائج، وذكرت منهجي البحث وهو وفق المنهجي العلمي المتبع في الرسائل والأبحاث العلمية، وأسأل الله العون والتوفيق والسداد في القول والعمل وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الكلمات المفتاحية: شبهات - سنة - آثار - السلف الصالح.

Abstract:

Inculcation for the study of the detection of suspicions in the light of the Sunnah and the effects of the righteous predecessors

All thanks are due to Allah the lord of the universe, may peace and blessing of the almighty be upon His Prophet and messenger Muhammad. The current study aimed at extracting the rules to reveal suspicions and explaining how to deal with it through the Prophet's Sunnah and the effects of the righteous predecessors, as well as to know the conditions for confronting

these suspicions and to explain the wisdom of its existence and the ruling on preventing it and the preference of those who carry out this work. The researcher relied on the descriptive method according to the scientific research methodology applied in the scientific papers and research. The study, in its general framework, consists of an introduction and topics, the conclusion, the most important results of the study, the indexes, while the introduction includes the importance of the research, the reasons for choosing it, and the research plan, while the other topics deal with the definition of research terms, an explanation of the meanings of some related words, defining suspicions and its types, danger of suspicions and its motivation, and the wisdom of its existence, explaining the Muslim's position and how to deal with suspicions, knowing the appropriate ways to address the suspicion, explaining the ruling on rejecting suspicions, describing the status of confronting suspicions, explaining the author's approaches to address suspicions through an analytical study of some selected books In exposing suspicions. I ask the Almighty Allah to accept this humble research and make it sincere for His sake.

Key words: suspicions - Sunnah - effects - righteous predecessors.

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد، إن سنة الله أن جعل للحق أعداء يعارضونه بالقول والفعل، فلا يزالون يجلبون عليه وعلى أهله بخيلهم ورجلهم؛ فيقاتلون أهله، ويصدون عنه بأنواع الشبه والمقالات؛ فتارة يعارضون الحق بدليل محرف، أو بمعقول ملوث، وتارة بالسب والشتم والتشويه، وذلك كان لزاماً على الأمة أن تدافع عن الحق، وأن تتصدى للباطل؛ صيانة للدين، وحفاظاً على دين الأمة. ولما كان هذا الواجب قد يتصدى له من لا يحسنه؛ أحببت المشاركة في وضع لبنة لهذا العلم وبيان معالمه؛ فعزمت على الكتابة في التأصيل لهذا العلم وأسميته (التأصيل لدراسة كشف الشبهات في ضوء السنة وآثار السلف) والله أسأل له التوفيق والسداد وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

موضوع البحث :

موضوع البحث هو (التأصيل لدراسة كشف الشبهات في ضوء السنة وآثار السلف باستخراج قواعد هذا العلم وأصوله من خلال السنة وآثار السلف ومعرفة شروط التصدي للشبهات وكيفية كشفها.

مشكلات البحث :

أرجو أن يجيب عن مجموعة من الأسئلة الآتية:

الكتابة في تصنيف في التأصيل لكشف الشبهات يحتوي على أهم الأصول والقواعد في هذا الباب.

ما أهمية التصنيف في هذا الباب.

ما هي القواعد والضوابط التي ينبغي معرفتها في هذا العلم.

ما هي الشبهة وما هي أنواعها وما الحكمة من وجود الشبهات.

ما هو خطر الشبهات على الفرد والمجتمع.

حكم رد الشبهات وما هي الشروط التي يجب أن تتوفر فيمن يتصدى لرد الشبهات

أهداف البحث

التأصيل لدراسة الشبهات وكشفها في ضوء السنة والآثار.

ضبط هذا النوع من العلم الأمر مما يعزز الإفادة منه.

معرفة معنى الشبهات وأنواعها وخطرها وحكم ردها وكيفية الرد ومن هو المؤهل لهذا الواجب في ضوء السنة والآثار.

إبراز أهمية الرجوع للسنة والآثار في دراسة الشبهات وكشفها.

أهمية الموضوع:

ما تقدم من المشكلات التي يسعى لحلها البحث الإجابات التي سيقدمها وما تقدم من ذكر الأهداف نستشعر أهمية الكتابة فيه.

الرغبة في الإسهام في الدفاع عن ديني والوقوف ضد الحملة الشرسة التي تهدف إلى انحراف الناس عن دين الله

الحاجة الملحة لتأصيل هذا الباب ومعرفة قواعده.

معرفة من له الحق في القيام بهذا الواجب إذ تسور هذا الميدان من لا يحسن فأضر من حيث يريد النفع وأفسد من حيث يريد الإصلاح فكانت المصيبة به أعظم والبلية به أرزى.

لم أجد دراسة مستقلة في هذا الموضوع تلم بجوانبه وتبرز فوائده وحدوده وضوابطه.

الدراسات السابقة: حفظ الله هذا الأمة وحفظ مصادرها وهما القرآن والسنة من عبث

العابثين وتحريف المبطلين بعلماء أجلاء هم فرسان هذا الميدان وأثمته فلم يخل زمان منهم يصدون عدوان الملحدين ويفنون شبه الضالين، وكتبهم في الرد على الشبهات لا تكاد تحصي، وهم عن علم يتكلمون وببصيرة يردون، لكنني لم أجد من كتب في تأصيل هذا الباب وجمع أصوله في ضوء السنة وعمل سلف الأمة ودراسة وتحليل طرائق فرسان هذا الشأن وإبرازها لكل من أراد ولوج هذا الباب.

خطة البحث

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وتسعة مباحث وخاتمة:

المقدمة وذكرت فيها: موضوع البحث ومشكلات والأسئلة التي أجاب عنها، وأهدافه وأهميته والدراسات السابقة وخطة البحث والمنهج المتبع فيه.

التمهيد: وذكرت فيه شرح مفردات العنوان والتعريف بالكلمات ذات العلاقة
المبحث الأول: خطر الشبهات والحكمة من وجودها.

المبحث الثاني: بواعث الشبهات

المبحث الثالث: موقف المسلم من الشبهات.

المبحث الرابع: أنواع الشبهات.

المبحث الخامس: طرق دفع الشبهات.

المبحث السادس: حكم رد الشبهات.

المبحث السابع: صفة المتصدي للشبهات.

المبحث الثامن: مناهج المؤلفين في كشف الشبهات.

المبحث التاسع: دراسة تحليلية لكتب مختارة في كشف الشبهات.

الخاتمة: وأذكر فيها أهم النتائج.

منهج البحث :

سأسير في بحثي هذا على المنهج الآتي:

الاعتماد في البحث على الاستقراء والتحليل للسنة وأثار السلف للوقوف على أصول الموضوع وحدوده وما يتعلق به.

كتابة الآيات بالرسم العثماني، وذكر الإحالة مع الآية في الأصل.

تخريج الأحاديث والآثار وفق المنهج العلمي المتبع.

الترجمة للأعلام غير المشهورين مما دعت الحاجة للترجمة له.

شرح الغريب في النص، مع ضبط ما يشكل.

الكتابة وفق قواعد الإملاء الحديث مع الاعتناء بعلامات الترقيم.

ثم أسأل الله العون والتوفيق والسداد في القول والعمل وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المبحث الأول

خطر الشبهات والحكمة من وجودها

المطلب الأول: خطر الشبهات

بين النبي ﷺ أن القلب عليه مدار الصلاح والفساد فعن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب)^(١)، وإذا سلم القلب من العلل جد في العمل؛ قال ابن رجب: «فيه إشارة إلى أن صلاح حركات العبد بجوارحه، واجتنابه المحرمات واتقائه للشبهات بحسب صلاح حركة قلبه. فإذا كان قلبه سليماً، ليس فيه إلا محبة الله ومحبة ما يحبه الله، وخشية الله وخشية الوقوع فيما يكرهه، صلحت حركات الجوارح كلها، ونشأ عن ذلك اجتناب المحرمات كلها، وتوق للشبهات حذراً من الوقوع في المحرمات. وإن كان القلب فاسداً، قد استولى عليه اتباع هواه، وطلب ما يحبه، ولو كرهه الله، فسدت حركات الجوارح كلها، وانبعثت إلى كل المعاصي والمشتبهات بحسب اتباع هوى القلب. ولهذا يقال: القلب ملك الأعضاء، وبقية الأعضاء جنوده، وهم مع هذا جنود طائعون له، منبعثون في طاعته، وتنفيذ أوامره، لا يخالفونه في شيء من ذلك،

(١) أخرجه البخاري كتاب الإيمان باب فضل من استبرأ لدينه: (٥٢) ومسلم كتاب المساقاة: (١٥٩٩) من طريق زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عن النعمان به

فإن كان الملك صالحا كانت هذه الجنود سالحة، وإن كان فاسدا كانت جنوده بهذه المثابة فاسدة»^(١)؛ وقد جاء هذا عن أبي هريرة رضي الله عنه حيث قال: (القلب ملك وله جنود فإذا صلح الملك صلحت جنوده وإذا فسد الملك فسدت جنوده الأذنان قمع والعينان مسلحة واللسان ترجمان واليدين جناحان والرجلان بريدان والكبد رحمة والطحال والكليتان مكر والرئة نفس فإذا صلح الملك صلحت جنوده وإذا فسد الملك فسدت جنوده)^(٢)

ويفسد القلب بأمرين عظيمين: هما الشبهات والشهوات، والقلب السليم من سلم منهما، قال ابن القيم: «اختلفت عبارات الناس في معنى القلب السليم والأمر الجامع لذلك: أنه الذي قد سلم من كل شهوة تخالف أمر الله ونهيه ومن كل شبهة تعارض خبره»^(٣)، فالقلب السليم: أي الذي سلم من الشبهات والشهوات، وسلامة القلب منهما أنفع للعبد من سلامة جسدهم من العلل؛ فقد روى أحمد والبخاري عن طريق أبي الأشهب، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ شَهَوَاتُ الْغِيِّ فِي بُطُونِكُمْ، وَفِي فُرُوجِكُمْ، وَمُضَلَاتِ الْهُوَى)^(٤)

فهي أعظم ما خافه النبي ﷺ على أمته، وهل هلك من هلك ممن كان قبلنا إلا بهذين ولذا قال ربنا عن أهل النار: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾^(٥) ﴿قَالُوا لَوْ نَرَاكَ مِنَ الْمُضِلِّينَ﴾^(٦) ﴿وَلَوْ نَرَاكَ نَطَعُمُ الْمَسْكِينِ﴾^(٧) ﴿وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ﴾^(٨) (المدثر)، لم يصلوا ولم يتصدقوا والذي منعهم من ذلك شهواتهم، وكانوا يخوضون مع الخائضين أي يجادلون مع المجادلين وهو مرض الشبهات كما قال تعالى: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حَطَّتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (التوبة: ٦٩).

قال ابن تيمية: جمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلاق وبين الخوض لأن فساد الدين إما أن يقع بالاعتقاد الباطل والتكلم به أو يقع في العمل بخلاف الاعتقاد الحق والأول هو البدع ونحوها

(١) جامع العلوم والحكم: ١/٢١٠

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ١١/٢٢ (١٢٠٢٧٥) عن عمر بن عبد العزيز بن أبي النجود عن أبي صالح عن أبي هريرة به وهو إسناد حسن عاصم صدوق له أوام. تقريب التهذيب (٢٠٥٤)

(٣) إغاثة اللهفان: ٧

(٤) وأبو الأشهب هو جعفر بن حيان ثقة أخرج له الجماعة. التقريب: (٩٢٧) ولعل في الحديث انقطاعا فإن بين علي بن الحكم وبين أبي برزة وبين وفاتيهما نحو ٦٥ سنة فقد توفي أبو برزة سنة ٦٤ وتوفي علي سنة ١٢١. والحديث صححه الألباني في صحيح الترغيب: ١/١٢ (٥٢)

والثاني هو فسق الأعمال ونحوها، والأول من جهة الشبهات والثاني من جهة الشهوات»^(١)

فابتليت الأمم قبلنا بهذين البلاءين، كما ابتليت هذه الأمة بهما وهما من أعظم الأمراض التي تفسد القلب وتحرمه العلم النافع، وسر ذلك أن القلب إذا امتلأ بما يفسده لم يعد محلاً لما ينفعه قال ابن القيم: «قبول المحل لما يوضع فيه مشروط بتضرغه من ضده وهذا كما انه في الذوات والأعيان فكذاك هو في الاعتقادات والإرادات فإذا كان القلب ممتلئاً بالباطل اعتقاداً ومحبة لم يبق فيه لاعتقاد الحق ومحبته موضع...» وسيأتي مزيد بيان لذلك، ولهذا حذرنا النبي ﷺ من الاستماع إليها والإصغاء لها فعن عائشة رضي الله عنها قال: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (آل عمران: ٧). قالت قال رسول الله ﷺ (فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم)^(٢) قال ابن حجر: «المراد التحذير من الإصغاء إلى الذين يتبعون المتشابه من القرآن»^(٣)، قال الذهبي: «أكثر أئمة السلف على هذا التحذير يرون أن القلوب ضعيفة والشبهه خطافة»^(٤)

وداء الشبهات أعظم من داء الشهوات لأمر:

أن الشبهة إذا وقعت في القلب أخلت بعقيدته وبمبادئه وأصوله فهو يعتقد هذه الشبهة ويظن أنها حق فيعتقد الباطل حقاً والحق باطلاً. ولذا فالغالب أن صاحبها لا يتوب لاعتقاده أنها من الحق، أما الشهوة فهي في العمل فالإنسان يرتكبها وهو يعلم أنه عاص لله ويريد أن يتوب إلى الله جل وعلا، ولهذا اشتد خوف النبي ﷺ من أهل الشبهات؛ ففي سنن أبي داود والترمذي وأحمد والدارمي من طريق أبي قلابة عبد الله بن يزيد الجرمي حدثني أبو أسماء الرحبي أن ثوبان حدثه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: (إنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين)^(٥)

(١) اقتضاء الصراط المستقيم: ١١٨/١.

(٢) أخرجه البخاري كتاب التفسير باب من آيات محكمات: (٤٢٧٢) ومسلم كتاب العلم: (٦٩٤٦) من طريق زيد بن إبراهيم التستري عن عبد الله بن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها به.

(٣) فتح الباري: ٢١١/٨.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٢٦١/٧.

(٥) أخرجه أبو داود كتاب الفتن باب ذكر الفتن ودلائلها: ١٥٧/٤ (٤٢٥٤) كتاب الفتن باب ما جاء في الأئمة المضلين: ٥٠٤/٤ (٢٢٢٩) والترمذي أبواب الفتن باب ما جاء في الأئمة المضلين: ٧٤/٤ (٢٢٢٩) وأحمد: ٧٧/٣٧ (٢٢٢٩٣) والدارمي: ٤٠١/٣ (٢٧٥٢) وقال الترمذي حسن صحيح

أن أهل الشبهات عطلوا النصوص فلم يأخذوا بالحق الذي دلت عليه بخلاف أهل الشهوات آمنوا بها لكنهم ضعفوا عن العمل عليه قال ابن تيمية: «اتباع الأهواء في الديانات أعظم من اتباع الأهواء في الشهوات، فإن الأول حال الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركون كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يُغَيِّرْ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّكَ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (القصص: ٥٠)، وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْتَكُمْ﴾ (الروم: ٢٨) قال: ﴿بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الروم: ٢٩)، وذكر آيات ثم قال «ولهذا كان من خرج عن موجب الكتاب والسنة من العلماء والعباد يجعل من أهل الأهواء كما كان السلف يسمونهم أهل الأهواء، وذلك أن كل من لم يتبع العلم فقد اتبع هواه والعلم بالدين لا يكون إلا بهدي الله الذي بعث به رسوله ولهذا قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ (الأنعام: ١١٩) وقال في موضع آخر: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يُغَيِّرْ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ (القصص: ٥٠)».

أن الشبهات تحرم العبد الفهم الصحيح للنصوص ويدل له حديث حذيفة رضي الله عنه: وفيه (قلب أسود مبراد^(١) كالكوز^(٢) مجخيا^(٣) لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا إلا ما أشرب من هواه)^(٤).

فبسبب ما ورد على القلب من الشبهات والشهوات علت على القلب الغشاوة فلم يدرك الحق على صورته بل مقياس المعروف والمنكر هو ما عرفته نفسه وألفه هواه. وفي صفة الخوارج عن أبي سعيد رضي الله عنه في قصة ذي الخويصرة (دعه فإن له أصحابا يحقر أحدهم صلواته مع صلواتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية)^(٥).

فسبب ما تغلب الشبهة عليهم لم ينتفعوا بما يقرؤونه ويسمعونه من الوحي

(١) أي تغير لونه إلى الغبرة وهو لون من ألوان السواد كالرماد وهو أنكر أنواع السواد. مجمع بحار الأنوار: ٢٧٤/٢
(٢) الكوز ما اتسع رأسه من أواني الشراب إذا كانت بعري وأذان وجمعه كيزان وأكواز فإن لم يكن لها خراطيم ولا عرى فهي أكواب وأحدها كويب. مشارق الأنوار: ٣٤٩/١
(٣) المجخي: المائل عن الاستقامة والاعتدال فشبّه القلب الذي لا يعي خيرا بالكوز المائل الذي لا يثبت فيه شيء النهاية في غريب الحديث: ٦٩٦/١

(٤) أخرجه مسلم كتاب الإيمان: ٨٩/١ (٢٨٦) من طريق سعد بن طارق عن ربعي عن حذيفة به
(٥) أخرجه البخاري: كتاب المناقب باب علامة النبوة في الإسلام: ١٢٢١/٣ (٣٤١٤) ومسلم: ١١٢/٣ (٢٥٠٥) من طريق ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن والضحاك الهمداني أن أبا سعيد الخدري أخبره به

قال ابن القيم: «والقلب يتوارده جيشان من الباطل جيش شهوات الغي وجيش شبهات الباطل فأیما قلب صغاً إليها وركن إليها تشربها وامتلاً بها، فينضح لسانه وجوارحه بموجبها فإن اشرب شبهات الباطل تفجرت على لسانه الشكوك والشبهات والإيرادات فيظن الجاهل أن ذلك لسعة علمه وإنما ذلك من عدم علمه ويقينه^(١)».

ولهذا كانت الشبهات أعظم خطراً من الشهوات وكلها خطر، وكلها من أمراض القلوب، وكلها تضعف السير إلى الله جل وعلا وكلها حذر الله منها ولكن الشر بعضه أعظم من بعض والشبهات شرها أعظم من الشهوات. فلو أنك جئت لعاص وذكركه بالله بكى وندم على هذا الفعل وتمنى أن يتوب إلى الله ويرجع لكن المبتدع الذي تعلقت أشرب قلبه بها لو أنك ناصحته وجادلته تجد أن هذا الرجل يخاصم عن بدعته وعن ضلاله ويخاصم عن باطله وكلها شر وكم تعاونت هذه الأمراض فقتلت قلوباً وأوردتها المهالك قال ابن تيمية و«المعازف» هي خمر النفوس تفعل بالنفوس أعظم مما تفعل حميا الكؤوس فإذا سكروا بالأصوات حل فيهم الشرك ومالوا إلى الفواحش وإلى الظلم فيشركون ويقتلون النفس التي حرم الله ويزنون. وهذه «الثلاثة» موجودة كثيراً في أهل سماع المعازف^(٢)»

تحرم العلم: قال: «فإذا امتلأ القلب بالشغل بالمخلوق والعلوم التي لا تنفع لم يبق فيها موضع للشغل بالله ومعرفة أسمائه وصفاته وأحكامه وسر ذلك إن إصغاء القلب كإصغاء الأذن فإذا صغى إلى غير حديث الله لم يبق فيه إصغاء ولا فهم لحديثه كما إذا مال إلى غير محبة الله لم يبق فيه ميل إلى محبته فإذا نطق القلب بغير ذكره لم يبق فيه محل للنطق بذكره كاللسان ولهذا في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً حتى يرى خيره من أن يمتلئ شعراً)^(٣) فبين أن الجوف يمتلئ بالشعر فكذلك يمتلئ بالشبه والشكوك والخيالات والتقدير التي لا وجود لها والعلوم التي لا تنفع والمفاهات والمضاحكات والحكايات ونحوها وإذا امتلأ القلب بذلك جاءت حقائق القرآن والعلم الذي به كماله وسعادته فلم تجد فيه فراغاً لها ولا قبولا...»^(٤)

تذهب من القلب لذة الحق ومحبته وإيثاره على غيره؛ قال ابن تيمية: «والبدع التي يعارض

(١) مفتاح دار السعادة: ١/١٤٠

(٢) مجموع الفتاوى: ١٠/١٧٤

(٣) أخرجه البخاري كتاب الأدب باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصد عن ذكر الله والعلم والقرآن: (٥٨٠٢) ومسلم كتاب الشعر: (٦٠٢١) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

(٤) الفوائد: ص ٣٠.

بها الكتاب والسنة التي يسميها أهلها كلاميات وعقليات وفلسفيات أو ذوقيات ووجديات وحقائق وغير ذلك لا بد أن تشمل علي لبس حق بباطل وكتمان حق وهذا أمر موجود يعرفه من تأمله فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يجب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها ويبغض من يفعل ذلك كما قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلا نزعته حلاوة الحديث من قلبه»^(١).

الشبهات سلاح المخالفين لدين المرسلين فيستخدمها أهل الضلال لتقرير عقائدهم وحرف الناس عن الحق الذي جاءت به الأنبياء قال الدارمي: «فجدوا في هدم الإسلام، وتعطيل ذي الجلال والإكرام، وإنكار صفاته، وتكذيب رسله، وإبطال وحيه إذ وجدوا فرصتهم، وأحسوا من الرعاع جهلاً، ومن العلماء قلة، فنصبوا عندها الكفر للناس إماماً يدعونهم إليه، وأظهروا لهم أغلوطات من المسائل، وعمايات من الكلام، يغالطون بها أهل الإسلام، ليوقعوا في قلوبهم الشك، ويلبسوا عليهم أمرهم، ويشككوهم في خالقهم، مقتدين بأئمتهم الأقدمين، الذين قالوا: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ (المدثر: ٢٥)»^(٢).

الشبهات تصرف عن الاستدلال بالنصوص والثقة بها قال ابن تيمية في الرد على من يقال إن النصوص لا تفي بعشر معشار الشريعة، هل قوله صواب؟ وهل أراد النص الذي لا يحتمل التأويل، أو الألفاظ الواردة المحتملة؟ ومن نفي القياس وأبطله من الظاهرية، هل قوله صواب؟ وما حجته على ذلك؟ وما عنى قوله «النص». الجواب: الحمد لله رب العالمين. هذا القول قاله طائفة من أهل الكلام والرأي كأبي المعالي وغيره، وهو خطأ، بل الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين أن النصوص وافية بجمهور أحكام أفعال العباد. ومنهم من يقول إنها وافية بجميع ذلك وإنما أنكر ذلك من أنكره، لأنه لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي أقوال الله ورسوله وشمولها لأحكام أفعال العباد، وذلك أن الله بعث محمداً ﷺ بجوامع الكلم، فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضية كلية وقاعدة عامة تتناول أنواعاً كثيرة وتلك الأنواع تتناول أعياناً لا تحصى، فبهذا الوجه تكون النصوص محيطية بأحكام أفعال العباد»^(٣) وقال ابن القيم: «وجاء أفضل متأخريهم فنصب على حصون الوحي أربعة مجانيق:

الأول: أنها أدلة لفظية لا تنفيد اليقين.

الثاني: أنها مجازات واستعارات لا حقيقة لها.

(١) درأ تعارض العقل والنقل: ١٢٠/١. والقاتل هو أحمد بن سنان القطان أخرج مقالته الحاكم في معرفة علوم الحديث: ص ٤، والهروي في ذم الكلام: ٧٢/٢ (٢٢٩)

(٢) الرد على الجهمية: ٢١

(٣) إقامة الدليل في إبطال التأويل: ٤/١٧٨.

الثالث: أن العقل عارضها فيجب تقديمه عليها.

الرابع: أنها أخبار آحاد، وهذه المسائل علمية فلا يجوز أن يحتج فيها بالأخبار.^(١)

المطلب الثاني: الحكمة من وجود الشبهات

شاء ربنا تبارك وتعالى أن يكون للحق ودعائه أعداء لا يضفرون عن حرف الناس عنه حسب طاقتهم ووسائلهم ومن ذلك إلقاء الشبه على الناس: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (الصف: ٨).

فكان في فعلهم رد لمرادهم، وفي مكرهم مكر عليهم وفي تدبيرهم ترسيخ للعلم ونشر للخير بين المسلمين وبيان ذلك؛ أن هذه الشبهة لم يستعملها صاحبها إلا لخفاء علمها بين الناس فإذا استدبل بها المخالف تصدى أهل الحق لهذه الشبهة وبينوها للناس فحصل بذلك عكس ما أردوا وكان استعمال هذه الشبهة زيادة في العلم وتولية لدقائقه وسبب في انتشاره، فعن ثوبان قال قال رسول الله ﷺ: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك)^(٢) وهذه الطائفة «هي أهل العلم» كما قال البخاري^(٣)، وقال ابن المديني: «هم أهل الحديث»^(٤)؛ وهو كذلك؛ فالعلماء هم القائمون بأمر الله المدافعون عن دينه الظاهرون على من خالفهم بالحجة، «أقامهم الله ليحفظوا الدين ويحمونه وينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين فبينوا ما أدخل أهل الكذب فيه وأهل التحريف في معانيه»

فيكون في عملهم هذا نشر الدين وتبيين دقائقه وإجلاء ما خفي منه؛ ولذا قال ابن تيمية: «ومن أعظم أسباب ظهور الإيمان والدين، وبيان حقيقة أنباء المرسلين ظهور المعارضين لهم من أهل الإفك المبين. كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ (الأنعام: ١١٢) الآيات، ثم قال: «وذلك أن الحق إذا جحد وعورض بالشبهات أقام الله تعالى له مما يحق به الحق، ويبطل به الباطل من الآيات البينات»^(٥)

(١) الصواعق المرسله: ١٠٢٩/٢.

(٢) أخرجه مسلم كتاب الإمامة: ٥٢/٦ (٥٠٥٩) من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحيبي عن ثوبان والحديث مروى عن عدد من الصحابة في الصحيحين وغيرهما

(٣) قال البخاري في الصحيح باب قول النبي ﷺ (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق). وهم أهل العلم. الصحيح: ٢٦٦٦/٦

(٤) جامع الترمذي: ٥٠٤/٤

(٥) الجواب الصحيح: ٨٥/١

المبحث الثاني: بواعث الشبهات

الشبه سلاح كل مخالف لدين المرسلين يريدون بها تلبيس الباطل بالحق وإغواء الناس ولذا

حذرنا النبي ﷺ فعن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا النبي ﷺ هذه الآية ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ (آل عمران: ٧)، قالت: قال رسول الله ﷺ: (فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ) (١) فأهل البدع (يتبعون ما تشابه منه) أي: من الكتاب الذي هو القرآن ﴿ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ﴾ الذي يمكنهم أن يحرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها طلباً أن يفتتوا الناس عن دينهم (٢)

قال الإمام أحمد: «كان جهم وشيعته كذلك دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث فضلوا وأضلوا بكلامهم كثيراً» (٣)

قال ابن رجب: «والذين في قلوبهم زيج يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، فيضربون كتاب الله بعضه ببعض، ويردون المحكم، ويتمسكون بالمتشابه ابتغاء الفتنة، ويحرفون المحكم عن مواضعه، ويعتمدون على شبهات وخيالات لا حقيقة لها، بل هي من وسواس الشيطان وخیالاته، يقذفها في القلوب» (٤).

وعن أبي عثمان النهدي قال إنني لجالس تحت منبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يخطب الناس فقال في خطبته سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن أخوف ما أخاف على هذه الأمة كل منافق عليم اللسان) (٥)

ففي هذا بيان خطر المتحذلق باللسان الذي يزين العبارة ليضل عن الحق، قال ابن عبد البر: مبوباً على هذا الحديث «باب فيمن تأول القرآن وتدبره وهو جاهل بالسنة قال أبو عمر: «أهل البدع أجمع أضربوا عن السنة وتأولوا الكتاب على غير ما بينت السنة، فضلوا وأضلوا، ونعوذ بالله من الخذلان ونسأله التوفيق والعصمة برحمته، وقد روي عن النبي ﷺ التحذير عن ذلك في غير ما أثر منها...» (٦).

(١) صحيح البخاري: (١١/١٠٣).

(٢) انظر عمدة القاري: ٢٧/١٦.

(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية: ١٢٨.

(٤) تفسير ابن رجب: ٢/٥٨٤.

(٥) أخرجه أحمد: ١/٢٢ (١٤٢) والبزار: ١/٧٥ (٣٠٥) من طريق ديلم بن غزوان عبدي ثنا ميمون الكردي حدثني أبو عثمان عن عمر به والحديث صححه الألباني: السلسلة الصحيحة: ٣/٨٧ (١٠١٣)

(٦) جامع بيان العلم وفضله: ٢/١١٩٩.

قال المناوي «أي عالم للعلم منطلق اللسان به لكنه جاهل القلب والعمل فاسد العقيدة مغر للناس بشقاشقه وتفحصه وتقره في الكلام»، وهكذا هم أهل البدع يزنون باطلهم ليروج وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ (الأنعام: ١١٢) وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لِيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّدُوا لَهُمْ﴾ (الأنعام: ١٢١)»^(١)

ولعظم تلبيسهم وشدة خطرهم تواترت كلمات السلف وأفعالهم في التحذير والحذر من الاستماع لهم؛ قال رجل لابن سيرين: «إن فلاناً يريد أن يأتيك ولا يتكلم بشيء، قال: قل لفلان: لا، ما يأتيني، فإن قلب ابن آدم ضعيف، وإني أخاف أن أسمع منه كلمة فلا يرجع قلبي إلى ما كان». وعن سلام بن أبي مطيع أن رجلاً من أصحاب الأهواء، قال لأيوب السخيتاني: «يا أبا بكر أسألك عن كلمة، قال أيوب -وجعل يشير بإصبعه-: ولا نصف

نصف كلمة، ولا نصف كلمة»^(٢). وسيأتي الكلام عن هذه المسألة

ولما يلقيه أهل الضلال من الشبهات مقاصد يمكن إجمالها فيما يأتي:

التشكيك في الشريعة أو في أصل من أصولها فيورد أهل الضلال الشبه بأنواعها للتشكيك في أحكام الشريعة أو إحكامها أو شمولها أو صلاحيتها لكل زمان وكان. التشكيك في ثبوت نصوصه أو تمام حجيتها.

التشكيك في محكمات النصوص التي تدل على أصول الإسلام ومسلماته أو ما يدل على الحق في مسائل الشريعة.

التشكيك في علماء الإسلام وحملة الدين ومصادره الأصيلة.

الترويج لبدعة أو أصل باطل فمن ابتدع بدعة أو أصل ضلالة فإنه يدل عليها بالشبهات والأدلة المشبهات لتروج بين الناس.

فإذا تأملت شبهات الخصوم تجد تدور على هذه المقاصد.

وهذه الشبهات تصدر إما من:

معاد للإسلام مبعوض له يرغب في صرف الناس عنه وتفجيرهم منه أو تشكيك أهله فيه.

مبتدع ضال منحرف عن الحق يريد ترويج الضلالات ورد الحق.

(١) فيض القدير: ٢٨٦/١.

(٢) أحاديث في ذم الكلام وأهله: ٥/١٨٣.

أو جاهل بالحق امتلاً قلبه بالشبهات فلا يدري ما الحق ولا الإيمان قال الشاطبي مبيناً نشوء البدعة بسبب الجهل بكليات الشريعة وجزئياتها هادماً بجهله بعضها ببعض: «فتارة آخذاً ببعض جزئيات الشريعة في هدم كلياتها، حتى يصير منها ما ظهر له بادئ رأيه من غير إحاطة بمعانيها ولا رسوخ في فهم مقاصدها، وهذا هو المبتدع، وعليه نبه الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: (لا يقبض الله العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهلاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا)»^(١).

قال بعض أهل العلم: تقدير هذا الحديث يدل على أنه لا يؤتى الناس قط من قبل علمائهم، وإنما يؤتون من قبل أنه إذا مات علماؤهم أفتى من ليس بعالم. فيؤتى الناس من قبله، وقد صرف هذا المعنى تصريفاً، فقيل: ما خان أمين قط ولكنه اتّمن غير أمين فخان. قال ونحن نقول: ما ابتدع عالم قط، ولكنه استفتى من ليس بعالم»^(٢).

وعن أبي أمية الجمحي، أن رسول الله ﷺ قال: (إن من أشراط الساعة ثلاثاً إحداهن أن يلتمس العلم عند الأصاغر)^(٣)

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (لا يزال الناس بخير ما أتاهم العلم من قبل أصحاب محمد ﷺ، وأكابرهم، فإذا أتاهم العلم من قبل أصاغرهم، فذلك حين هلكوا)^(٤)

قال الشاطبي: «قال ابن المبارك: هم أهل البدع، وهو موافق، لأن أهل البدع أصاغر في العلم، ولأجل ذلك صاروا أهل بدع»^(٥)

أو عالم اشتبه عليه الحق فيزل قدمه فيتكلم بالشبهة ولا يدري أنها شبهة والفتنة بهذا الصنف أعظم من غيره ولذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «ثلاث يهدمن الدين: زلة العالم، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلون»^(٦)

(١) أخرجه البخاري كتاب العلم باب كيف يقبض العلم: ١/٥٠ (١٠٠) ومسلم كتاب العلم: ٦٠/٨ (٦٩٧١)

(٢) جامع بين العلم وفضله: ٦١٢/١.

(٣) أخرجه ابن المبارك في الزهد: ص ٢٠ ومن طريقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: ١/٦١٢ (١٠٥٢) عن ابن لهيعة عن بكر بن سواده عن أبي أمية به. وصححه الألباني. السلسلة الصحيحة: ٢/١٩٤ (٦٩٥)

(٤) أخرجه ابن المبارك في الزهد: ص ٢٨١ من طريق الثوري وابن الاعرابي: ٢/٤٧٨ (٩٢٦) من طريق شعيبه و ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: ١/٦١٢ (١٠٥٢) من طرق كلهم عن أبي إسحاق السبيعي سمعت زيد بن وهب يقول: سمعت عبد الله بن مسعود يقول وذكره. وهذا إسناد صحيح.

(٥) الاعتصام ١/٤٥٧.

(٦) أخرجه الدارمي: ١/٨٢ (٢١٤) من طريق أبي إسحاق السبيعي وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: ٢/٩٧٩ (١٨٦٩) من طريق أبي حصين عثمان بن عاصم وفي ٢/٩٧٠ (١٨٦٩) من طريق مجالد وفي ٢/٩٨٠ (١٨٧٠) من طريق المغيرة كلهم عن ال شعبي عن زياد بن حدره عن عمر به وهذا إسناد صحيح قال ابن كثير: روى الإسماعيلي من طرق جيدة عن الشعبي، عن زياد بن حدير قال: قال لي عمر بن الخطاب: ... مسند الفاروق: ٢/٤٢٣ وصححه الألباني. مشكاة =

فالعالم قد يزل في فهم أو قول ويذكر في ذلك شبهة يتبعها عليه خلق وبهذا يتبن خطر الشبهة الصادرة منه؛ وقد يكون في هذا معذوراً قال ابن تيمية: إن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكانة علياً قد تكون منه الهفوة والزلة هوفها معذور، بل مأجور لا يجوز أن يتبع فيها مع بقاء مكانته ومنزلته في قلوب المؤمنين... ثم قال فإنه ما من أحد من أعيان الأمة من السابقين الأولين ومن بعدهم إلا لهم أقوال وأفعال خفي عليهم فيها السنة وهذا باب واسع لا يحصى مع أن ذلك لا يغض من أقدارهم ولا يسوغ اتباعهم فيها، كما قال سبحانه: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩).^(١)

المبحث الثالث: موقف المسلم من الشبهات

الشبهات خطرهما عظيم ولذا فإن الشريعة جاءت ببيان الموقف الصحيح من هذه الشبهات للسلامة منها، وما يجب العمل به عند حدوثها، ومما ورد في ذلك:

الدعاء بالنجاة والسلامة من الفتن كلها فتن الشهوات والشبهات والاستعاذة منها ومن الشكوك ووساوس شياطين الجن والإنس وقد كان النبي ﷺ يتعوذ بالله من الفتن كلها الشهوات والشبهات ويأمر بالتعوذ منها.

- فعن أنس بن مالك رضي الله عنهما يقول: كان نبي الله ﷺ يقول: (اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل والجبن والهرم وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات)^(٢)
- وفي حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: (تعوذوا بالله من عذاب النار. قالوا نعوذ بالله من عذاب النار فقال: (تعوذوا بالله من عذاب القبر). قالوا نعوذ بالله من عذاب القبر. قال: (تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن). قالوا نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن قال: (تعوذوا بالله من فتنة الدجال). قالوا نعوذ بالله من فتنة الدجال.^(٣)
- وعن أم سلمة أ تحدث: أن رسول الله ﷺ كان يكثر في دعائه أن يقول: (اللهم مقلب

=المصابيح: ٥٧/١ (٢٦٩). وهو مروى عن معاذ بن جبل كما في مسند الشاميين: ٢/٣٣٣ (١٤٤٢) من طريق أبي مسلم الخولاني به في قصة طويلة قال الألباني: إسناده جيد. السلسلة الضعيفة: ٤/١٩٣. وله طريق أخرى أخرجه أبو داود في كتابه الزهد: ١٧٧/١٨٣) من طريق شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، أن معاذ بن جبل، قال: كيف أنتم بثلاث؟ بركة عالم، وجدال المناق بالقرآن، ودنيا تقطع أعناقكم؟ فأما زلة العالم فإن اهتدى فلا تقلده دينكم، وإن افتتت فلا تقمصوا عنه أناتكم. وللاثر طرق عن عدد من الصحابة. وروى مرفوع الكن لا يصح: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ١٠/٢١١ والطبراني في الكبير: ١٧/١٧ (١٣٧٠٢) من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: (اقتوا زلة العالم وانتظروا فيثته) وفيه كثير بن عبد الله المزني متروك. انظر تهذيب الكمال: ٢٤/١٣٦.

(١) الفتاوى الكبرى: ٦/٩٤.

(٢) أخرجه البخاري كتاب الدعوات باب التعوذ من فتنة المحيا والممات: ٥/٢٣٤١ (٦٠٠٦).

(٣) أخرجه مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها: ٨/١٦٠ (٧٣٩٢) من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد به.

القلوب ثبت قلبي على دينك. قالت: قلت: يا رسول الله أو أن القلوب لتتقلب قال نعم ما من خلق الله من بنى آدم من بشر إلا أن قلبه بين إصبعين من أصابع الله فإن شاء الله عز وجل أقامه وإن شاء الله أزاعه فتسأل الله ربنا أن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا ونسأله أن يهب لنا من لدنه رحمة إنه هو الوهاب قالت: قلت: يا رسول الله ألا تعلمني دعوة أدعو بها لنفسي قال بل قولني اللهم رب محمد النبي اغفر لي ذنبي واذهب غيظ قلبي وأجرني من مضلات الفتن ما أحييتنا^(١).

فالالتجاء إلى الله وسؤاله النجاة من الفتن وأضرارها من أعظم أسباب الخلاص والنجاة منها؛ قال ابن تيمية في الاستعاذة من الوسواس: «وهذا يزول بالاستعاذة بالله فإن الله هو الذي يعيد العبد ويجيره من الشبهات المضلة والشهوات والمغوية ولهذا أمر العبد أن يستهدي ربه في كل صلاة فيقول: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾﴾ (الفاتحة)، وفي الحديث الإلهي الصحيح عن النبي ﷺ فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى «يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم»^(٢)، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (النحل: ٩٨)، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنْزَعُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ﴿فُصِّلَتْ: ٣٦﴾ ثم قال: «طريقة الاستعاذة أكمل وأقوى فإن دفع الله للوسواس عن القلب أكمل من دفع الإنسان ذلك عن نفسه». أي أنها أقوى من الرد بالبرهان لأن اللجوء إلى الله في دفعه أقوى من بحث المرء في الأدلة التي ترد الشبهة.

- وقال ابن رجب: «فأهل العلم والإيمان يمثلون في هذه الشبهات ما أمروا به من الاستعاذة

(١) أخرجه أحمد: ٢٠١/٦ (٢٦٦١٨) وعبد بن حميد: ٢٨٤/٢ (١٥٢٢) من طريق عبد الحميد بن بهرام، ثنا شهر بن حوشب، قال: سمعت أم سلمة وذكره وهذا الإسناد فيه شهر مختلف في الاحتجاج به وقال الحافظ صدوق كثير الإرسال والأوهام. تقريب التهذيب: ٤٢٣/١، ورواية عبد الحميد بن بهرام أصح من غيره؛ قال يحيى بن سعيد: من اراد حديث شهر فعليه بعبد الحميد بن بهرام، وقال أبو طالب قال احمد بن حنبل: عبد الحميد بن بهرام حديثه عن شهر مقارب، كان يحفظها كأنه سورة من القرآن، وهي سبعون حديثا طوال، وقال عبد الرحمن ابن أبي حاتم قال سألت أبي عن عبد الحميد؟ فقال: هو في شهر بن حوشب مثل سعد في سعيد المقبري، قلت ما تقول فيه؟ فقال ليس به بأس، أحاديثه عن شهر صحاح لا أعلم روى عن شهر بن حوشب أحاديث أحسن منها ولا أكثر منها. انظر هذه الأقوال في الجرح والتعديل: ٩/٦، وقد صحح الذهبي حديثه. ميزان الاعتدال: ٢٨٤/٢. وللحديث شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة ٥٢١/٢ (٤٥٠) عن محمد بن المهاجر عن إبراهيم بن مسعود عن جعفر بن عون عن أبي العميس عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة إذا غضبت عرك النبي ﷺ بأنفها وقال: يا عويش قولني: اللهم رب محمد اغفر لي ذنبي، واذهب غيظ قلبي، وأجرني من مضلات الفتن. ورجال إسناده ثقات إلا شيخ ابن السني فمجهول لكنه يتقوى بما قبله وقد ثبت عن ابن عمر: أنه كان يقول عند الصفا اللهم أحييني على سنة نبيك ﷺ وتوفني على ملته وأعدني من مضلات الفتن أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٩٥/٥.

(٢) أخرجه مسلم كتاب البر والصلة: ١٦/٨ (٦٧٦٣) من طريق سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى وذكره.

أجره كأجر المهاجر إلى النبي ﷺ؛ لأنه يناسبه من حيث أن المهاجر قد فر بدينه عن يده عنه إلى الاعتصام بالنبي ﷺ، وكذلك هو المنقطع للعبادة، فر من الناس بدينه إلى الاعتصام بعبادة ربه، فهو على التحقيق قد هاجر إلى ربه، وفر من جميع خلقه»^(١). فالانصراف عن فتن الشهوات والشبهات بالعبادة والرجوع إلى الله دليل صحة القلب وسلامته ورغبته في رضى ربه وهو سبيل للسلامة وحصن حصين للقلب من الوقوع فيها.

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (إن الله قال من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها وإن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن يكره الموت وأنا أكره مساءته)^(٢).

- قال ابن رجب: «المراد بهذا الكلام: أن من اجتهد بالتقرب إلى الله بالفرائض، ثم بالنوافل، قربه إليه، ورقاه من درجة الإيمان إلى درجة الإحسان، فيصيرُ يُعْبَدُ اللهُ على الحضور والمراقبة كأنه يراه، فيمتلئ قلبه بمعرفة الله تعالى، ومحبتة، وعظمته، وخوفه، ومهابته، وإجلاله، والأنس به، والشوق إليه، حتى يصيرَ هذا الذي في قلبه من المعرفة مشاهداً له بعين البصيرة» ثم قال، «فمتى امتلأ القلب بعظمة الله تعالى، محاذ ذلك من القلب كل ما سواه، ولم يبق للعبد شيء من نفسه وهواه، ولا إرادة إلا لما يريدُه منه مولاه، فحينئذ لا ينطق العبد إلا بذكره، ولا يتحرك إلا بأمره، فإن نطق، نطق بالله، وإن سمع، سمع به، وإن نظر، نظر به، وإن بطش، بطش به»^(٣).

- قال الخطابي: «هذه أمثال ضربها. والمعنى -والله أعلم- توفيقه للأعمال التي يباشرها بهذه الأعضاء وتيسير المحبة له فيها، فيحفظ جوارحه عليه ويعصمه عن موقعة ما يكره الله من إصغاء إلى اللهو بسمعه ونظر إلى ما نهى عنه ببصره وبطش إلى ما لا يحل له بيده، وسعى في الباطل برجله وقد يكون معناه سرعة إجابة الدعاء والإنجاح في الطلبة وذلك؟ أن مساعي الإنسان إنما تكون بهذه الجوارح الأربع»^(٤).

فالتقرب من الله سبب البصيرة والتوفيق. قال ابن تيمية: «ومن كان توفيق الله له كذلك

(١) الفهم: ٢٠٩/٧.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق باب التواضع: ٥/٢٢٨٤ (٦١٣٧) من طريق خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة به

(٣) جامع العلوم والحكم ١٠٨٨/٢.

(٤) أعلام الحديث شرح صحيح البخاري: ٢٢٥٩/٢.

كفيع لا يكون ذا بصيرة نافذة ونفس فعالة وإذا كان الاثم والبر في صدور الخلق له تردد وجولان فكيف حال من الله سمعه وبصره وهو في قلبه»^(١)

- قال الشيخ صالح آل الشيخ في التعليق على هذا الحديث: «فالعبد أعظم المطالب التي يحرص عليها أن يسلم له دينه، والله جل وعلا قد يبتلي العبد بخلل في دينه، وشبهات تطرأ عليه لتفريطه في بعض ما يجب أن يحفظ الله جل وعلا فيه؛ فلهذا العبد إذا حصل له إخلال في الدين، فإنه قد أخل بحفظ الله جل وعلا، وقد يعاقب بأن يجعل غافلاً، وقد يعاقب بحرمانه البصيرة في العلم، وقد يعاقب بأن تأتيه الشبهة ولا يحسن كيف يتعامل معها، ولا كيف يردّها. وقد يعاقب بأنه تأتيه الشبهة فتتمكن منه»^(٢).

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً: أن رسول الله ﷺ قال: بادروا بالأعمال فتنا كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمناً، ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً، ويصبح كافراً. يبيع دينه بعرض من الدنيا..^(٣)

- قال القرطبي: «مقصود هذا الحديث: الأمر بالتمسك بالدين، والتشدد فيه عند الفتن، والتحذير من الفتن، ومن الإقبال على الدنيا وعلى مطامعها»^(٤).

الحرص على صلاح القلب وسلامته وتقوية الإيمان فالشبهات والشهوات هي أمراض للقلوب، ومتى صح القلب استطاع دفع ما يرد عليه من الأمراض فعن حذيفة رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول: (تعرض الفتن على القلوب كالحصير عوداً عوداً فأى قلب أشربها نكت فيه نكتة سوداء وأى قلب أنكرها فيه نكتة بيضاء حتى تصير على قلبين على أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السموات والأرض والآخر أسود مرابدا كالكوز مجخيا لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا إلا ما أشرب من هواه)^(٥)

ففي القلب السليم قوة في دفع الشهوات والشبهات ويكون بحسب سلامته من الشرك والبدع والمعاصي وإذا مرض القلب ضعف عن دفع الشهوات والشبهات وهو بحسب سلامته ومرضه كمثل الجسد فإن الجسد إذا صح لم يتأثر بما يرد عليه من العوارض وإذا مرض تأثر ويشتد تأثره بحسب مرضه وبحسب غلبة الصحة والمرض يكون تأثره وسرعة استجابته للمؤثر؛ قال ابن

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان: ٤٨.

(٢) شرح الأربعين النووية: ص ١٥٦.

(٣) أخرجه مسلم كتاب الإيمان: ١/٧٦ (٣٢٨) من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة به

(٤) الفهم: ١/٢٢٦.

(٥) تقدم:

القيم: «القلب السليم هو النقي من الغل والدغل وحقيقته الذي قد سلم لله تعالى وحده فخلص من دغل الشرك بل هو مستقيم على صدق حبه وحسن معاملته فهذا هو الذي ضمن له النجاة من عذابه والفوز بكرامته»^(١)، وقال أيضاً: «فاذا اسود وانتكس عرض له من هاتين الفتين رمضان خطر ان متراميان به إلى الهلاك: أحدهما: اشتباه المعروف عليه بالمنكر فلا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا وربما استحكّم عليه هذا المرض حتى يعتقد المعروف منكرا والمنكر معروفا والسنة بدعة والبدعة سنة والحق باطلاً والباطل حقاً الثاني: تحكيمه هواه على ما جاء به الرسول ﷺ وانقياده للهوى واتباعه له»^(٢)

فهذه أحوال القلوب إما قلوب سليمة لا تضرها فتنة فلا يتأثر بشهوة عارضة ولا شبهة قاذحة مهما كانت عظيمة، بل يراها بنور الله ويدفها بصلابته في دينه، قال القاضي عياض: «ليس تشبيهه بالصفة لما تقدم من بياضه، لكن أخذ في وصف آخر من شدته على عقد الإيمان وسلامته من الخلل وأن الفتن لم تلصق به، ولم تؤثر فيه كالصفا، وهو الحجر الأملس الذي لا يعلق به شيء، بخلاف الآخر الذي شبهه بالكوز الخاوي الفارغ من الإيمان، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَدَتُهُمْ هَوَاءً﴾ (إبراهيم: ٤٣) قيل: لا تعي خيراً»^(٣) بل إن ما يرد على القلب يكون قوة له في إيمانه ويقينا في بصيرته؛ قال ابن القيم: «فما يلقيه الشيطان في الأسماع من الألفاظ، وفي القلوب من الشبه والشكوك: فيه فتنة لهذين القلبين - القلب الميت والقلب المريض -، وقوة للقلب الحي السليم. لأنه يرد ذلك ويكرهه ويبغضه، ويعلم أن الحق في خلافه، فيخبت للحق قلبه ويطمئن وينقاد، ويعلم بطلان ما ألقاه الشيطان، فيزداد إيمانا بالحق ومحبة له وكفرا بالباطل وكراهة له»^(٤)

الواجب على المسلم أن يتعد عن الشبهة وليناً عنها، وأن لا يدخل في هذه الشبهة وأن لا يبحث فيها، وأن لا يسمع من أهل الباطل شبههم، لأن هذا يضره في قلبه. فما سمي القلب قابلاً إلا لأنه يتقلب، إلا لتقلبه، فقد يكون على الحق فتأسي الشبهة فتحرفه عما هو عليه فيكون على الباطل والعياذ بالله. ولهذا قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله: «من أكثر الخصومات في دينه أكثر التنقل»^(٥) يعني أكثر الانتقال من معتقد إلى معتقد؛ يستمع لهذا فينتقل لمذهبه ويستمع لذلك فينتقل لمذهبه.

(١) بدائع الفوائد: ٢/٣٩١.

(٢) إغاثة اللهفان: (١٢/١).

(٣) إكمال المعلم: ١/٤٥٣.

(٤) إغاثة اللهفان: (١٠/١).

(٥) الإبانة الكبرى: ٢/٥٠٣.

فالأوجب على المسلم أن يحذر وأن يبتعد عن الشبهات، وعن أهل الشبهات حتى لا ينتقل من دين إلى دين، ولا من عقيدة إلى عقيدة لأن القلب رقيق، فيخشى عليه أنه إذا سمع هذه الشبهة علقت في قلبه فلا تخرج من قلبه حتى يدخل النار والعياذ بالله. ولهذا قال النبي ﷺ (من سمع بالدجال فليناً عنه فو الله إن الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن فيتبعه مما يبعث به من الشبهات أو لما يبعث به من الشبهات» هكذا قال.^(١)

٥- على المسلم حين يسمع بشبهة أن لا ينقلها للناس ولا يشيعها على مسامعهم فقد تستقر في قلب امرئ فتهلكه، وإذا كان العبد قد يأنم بكلام ينقله كما قال عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بحسب المرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع. وقال ابن وهب قال لى مالك اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع ولا يكون إماماً أبداً وهو يحدث بكل ما سمع.^(٢) ولا سيما ما كان فيه فتنة لغيره؛ ولهذا ضرب عمر صبيغاً؛ فعن سليمان بن يسار: «أن رجلاً من بني تميم يقال له: صبيغ بن عسل، قدم المدينة، وكانت عنده كتب، فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه فبعث إليه وقد أعد له عراجين النخل، فلما دخل عليه جلس، فقال له عمر: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله صبيغ فقال عمر: وأنا عبد الله عمر، ثم أهوى إليه فجعل يضربه بتلك العراجين، فما زال يضربه حتى شجه، فجعل الدم يسيل على وجهه، فقال: حسبك يا أمير المؤمنين، فقد والله ذهب الذي كنت أجد في رأسي»^(٣)، وقال علي: «حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله» وقد بوب البخاري على هذا فقال: «باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا»^(٤)، وذكر حديث أنس بن مالك: أن النبي ﷺ ومعاذ رديفه على الراحل قال (يا معاذ بن جبل). قال لبيك يا رسول الله وسعديك قال (يا معاذ). قال لبيك يا رسول الله وسعديك ثلاثاً قال (ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار). قال يا رسول الله أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال (إذا يتكلموا). وأخبر بها معاذ عند موته تأثماً.^(٥)، وقال عبد الله بن مسعود: ما أنت بمحدث قوما حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة.^(٦)

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الملاحم باب خروج الدجال ١٩٧/٢ (٤٣٢١) وأحمد: ١٠٧/٣٣ (١٩٨٧٥) من طريق: حميد بن هلال عن أبي الدهماء قال سمعت عمران بن حصين به قال الشيخ الألباني: صحيح. قصة المسيح الدجال: ١٩.

(٢) انظر صحيح مسلم: ٨/١.

(٣) أخرجه الأجرى في الشريعة: ١٦٦/١ (١٥٠) من طريق حماد بن زيد، عن يزيد بن حازم، عن سليمان بن يسار.

(٤) صحيح البخاري: ٥٩/١.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب العلم باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا: ١/٦٠ (١٢٨) من طريق: معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال حدثنا أنس بن مالك به.

(٦) أخرجه مسلم ١/٩ (١٤) في المقدمة من طريق ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن مسعود به.

فيجب الحذر من نقل الشبهات للعامّة حتى لا يتضرروا؛ قال الدارمي: «ولكننا نتخوف من هذه الأحاديث - أي الشبهات -، ونخاف أن لا تحتمله قلوب ضعفاء الناس، فنوقع فيها بعض الشك والريبة، لأن ابن المبارك قال: لأن أحكي كلام اليهود والنصارى أحب إلي من أن أحكي كلام الجهمية»^(١)

المبحث الرابع: أنواع الشبهات

معرفة أنواع الشبهات تعين الناقد على تصورها ومن ثم ردها، فالشبهات تختلف أنواعها لعدة اعتبارات، وسأتكلم في هذا المبحث عن أنواعها:

- فباستبار أدلتها: تنقسم إلى قسمين: فأهل الباطل يستدلون على باطلهم إما بالدليل النقلية أو بالدليل العقلي:

الأول: الشبهات النقلية وهي الشبهات التي تعتمد على نص فيعتمد صاحب الشبهة إلى نصوص الكتاب والسنة فيستدل بالمتشابه على باطله للتلبيس على الناس: ومعنى المتشابه: ما أشكل معناه، ولم يبين مغزاه، سواء كان من المتشابه الحقيقي. كالمجمل من الألفاظ، أو من المتشابه الإضافي، وهو ما يحتاج في بيان معناه الحقيقي إلى دليل خارجي، وإن كان في نفسه ظاهر المعنى لبادي الرأي»^(٢) وهذا ما حذرنا منه النبي ﷺ فعن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا النبي ﷺ هذه الآية ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ (آل عمران: ٧)، قالت قال رسول الله ﷺ فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم»^(٣) «فأهل البدع (يتبعون ما تشابه منه) أي من الكتاب الذي هو القرآن يتبعون ما تشابه منه) وهو الذي يمكنهم أن يحرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها طلباً أن يفتتوا الناس عن دينهم»^(٤)، قال الإمام أحمد: «كان جهم وشيعته كذلك دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث فضلوا وأضلوا بكلامهم كثيراً»^(٥)

وعند استدلالهم بالنصوص تراهم ينمقون العبارة، ويزخرفون القول، ويحسنون المعنى

(١) الرد على الجهمية: ٢٩

(٢) انظر الاعتصام: ١/٤٩٧.

(٣) تقدم

(٤) انظر عمدة القاري: ١٦/٢٧.

(٥) اجتماع الجيوش الإسلامية: ١٢٨ وتقدم الكلام عن هذا.

غير المراد حتى كأنك لا تفهم من النص إلا ما استدلوا عليه من الباطل، وأما المعنى الحق فإنهم يظهرون بعد دلالة النص عليه، قال ابن القيم في طريقة أهل البدع في الاستدلال على الباطل هي: «أن يأتي به صاحبه مموها مزخرف الألفاظ ملفق المعاني مكسوا حلة الفصاحة والعبارة الرشيقة فتسرع العقول الضعيفة إلى قبوله واستحسانه وتبادر إلى اعتقاده وتقليده ويكون حاله في ذلك حال من يعرض سلعة مموهة مغشوشة على من لا بصيرة له بباطنها وحقيقتها فيحسنها في عينه ويحببها إلى نفسه وهذا الذي يعتمده كل من أراد ترويح باطل فإنه لا يتم له ذلك إلا بتمويهه وزخرفته وإلقائه إلى جاهل بحقيقته...»، وكذلك «... يخرج المعنى الذي يريد إبطاله بالتأويل في صورة مستهجنة تنفر عنها القلوب وتبوء عنها الأسماع فيتخير له من الألفاظ أكرهها وأبعدها وصولاً إلى القلوب وأشدّها نفرة عنها؛ قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَاطِئِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ (الأنعام: ١١٢) ولهذا وجب الحذر منهم.

ثم إن طريقة المخالفين في الاستدلال بالنصوص على أوجه:

- الاستدلال بالنص وتفسيره بغير المراد منه، فعل من ذمهم الله تعالى من أهل الكتاب فقال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾، قال الكيا الهراسي: «تحريفهم إياه بسوء التأويل، لا أنه مكابرة لفظ صريح شائع مستفيض، كما تأولت المبتدعة كثيراً من المتشابهات، على ما تعتقده من مذاهبها، دون إعطاء التدين حق»^(١)، وقال ابن تيمية: «كان الائمة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية وأمثالهم - من الذي يحرفون الكلم عن مواضعه - تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله كما قال أحمد في كتابه الذي صنّفه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله وذكر في ذلك ما يشبه عليهم معناه وان كان لا يشبهه على غيرهم وذمهم حين تأولوه على غير تأويله»^(٢)، وقال أيضاً: «والمفترقة من أهل الضلال تجعل لها دينا وأصول دين قد ابتدعوه برأيهم، ثم يعرضون على ذلك القرآن والحديث؛ فإن وافقه احتجوا به اعتضاداً لا اعتماداً، وإن خالفه فتارة: يحرفون الكلم عن مواضعه ويتأولونه على غير تأويله، وهذا فعل أئمتهم، وتارة يعرضون عنه ويقولون: نقوض معناه إلى الله وهذا فعل عامتهم»^(٣)

فمن طريقة أهل البدع أنهم يحرفون الكلم عن مواضعه؛ إما أن يفسروه بغير تفسيره أو

(١) أحكام القرآن له: ١٨٣/٢.

(٢) الرسالة التدمرية: ٤٧.

(٣) مجموع الفتاوى: ١٤٢/١٣.

يخضوه كما فعلت يهود قال الشنقيطي: «اعلم أن هذه الآية نزلت في اليهودي واليهودية الذين زنيا بعد الإحصان، وكان اليهود قد بدلوا حكم الرجم في التوراة، فتعمدوا تحريف كتاب الله، واصطلحوا فيما بينهم على أن الزاني المحصن الذي يعلمون أن حده في كتاب الله «التوراة» الرجم أنهم يجلدونه ويفضحونه بتسويد الوجه والإركاب على حمار، فلما زنى المذكوران قالوا فيما بينهم تعالوا نتحاكم إلى محمد ﷺ في شأن حدهما، فإن حكم بالجلد والتحميم فخذوا عنه ذلك واجعلوه حجة بينكم وبين الله تعالى ويكون نبي من أنبياء الله قد حكم فيهما بذلك، وإن حكم بالرجم فلا تتبعوه، فإذا عرفت ذلك فاعلم أن المراد بقوله: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا﴾ (المائدة: ٤١)، ﴿هَذَا﴾، وقوله: ﴿فَخَذُوهُ﴾، وقوله: ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ﴾، هو الحكم المحرف الذي هو الجلد والتحميم كما بينا، وأشار إلى ذلك هنا بقوله: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا﴾، يعني المحرف والمبدل الذي هو الجلد والتحميم فخذوه: ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ﴾، بأن حكم بالحق الذي هو الرجم: ﴿فَأَحْذَرُوا﴾ أن تقبلوه»^(١)

إخفاء ما يدل على الحق أو إنكاره وعدم الإيمان به وحديث ابن عمر السابق في قصة الزانيين من اليهود يدل لذلك، فهم كتموا وبدلوا وحرفوا؛ ففي رواية البخاري «قال لهم رسول الله ﷺ (ما تجدون في التوراة في شأن الرجم). فقالوا نفضحهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذبتم إن فيها الرجم فأثوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام «ارفع يدك فرفع يده فإذا فيها آية الرجم فقالوا صدق يا محمد فيها آية الرجم»، وعن المقدم بن معد يكرب عن رسول الله ﷺ أنه قال: (الإنبي أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه...)»^(٢)

فشأن أهل البدع الإعراض عن النصوص الشرعية وعدم الاهتداء بها، فإن وجدوا ما يؤيد بدعتهم بوجه من الوجوه وإن كان غير مراد حملوا النص عليه، وإلا أعرضوا عنه وردوه بأنواع مختلفة من الردود: كالأخذ بالقرآن وترك السنة، أو الأخذ بالمتواتر وترك الأحاد؛ قال ابن تيمية: «وأما المختلفون في الكتاب المخالفون له المتفقون على مفارقتها، فتجعل كل طائفة ما أصلته من

(١) أضواء البيان: ١٢٢/٦ والحديث أخرجه البخاري كتاب المناقب باب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم: ١٢٣٠/٢ (٢٤٢٦) من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة باب في لزوم السنة: ٢٢٨/٤ (٤٦٠٦) والترمذي كتاب العلم باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ: ٢٨/٥ (٢٦٦٤) من طرق عن معد يكرب به وهو حديث صحيح.

أصول دينها الذي ابتدعته هو الإمام الذي يجب اتباعه، وتجعل ما خالف ذلك من نصوص الكتاب والسنة من المجملات المتشابهات، التي لا يجوز اتباعها، بل يتعين حملها علي ما وافق أصلهم الذي ابتدعوه، أو الإعراض عنها وترك التدبر لها»^(١). وقال ابن القيم: «إن العبد إذا اعتاد سماع الباطل وقبوله أكسبه ذلك تحريفا للحق عن مواضعه، فإنه إذا قبل الباطل أحبه ورضيه، فإذا جاء الحق بخلافه رده وكذبه إن قدر على ذلك، وإلا حرفه، كما تصنع الجهمية بآيات الصفات وأحاديثها، يردون هذه بالتأويل الذي هو تكذيب بحقائقها، وهذه بكونها أخبار آحاد لا يجوز الاعتماد عليها في باب معرفة الله تعالى وأسمائه وصفاته»^(٢)

ضرب النصوص بعضها ببعض، فمن طريقة أهل البدع ضرب نصوص الكتاب والسنة بعضها ببعض، لترويج الباطل ورد الحق فعن جندب بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: (اقرأوا القرآن ما ائتلفت قلوبكم فإذا اختلفتم فقوموا عنه)^(٣) قال النووي: «المراد بهلاك من قبلنا هنا هلاكهم في الدين بكفرهم وابتداعهم فحذر رسول الله ﷺ من مثل فعلهم والأمر بالتقيام عند الاختلاف في القرآن»^(٤)، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: قال: هجرت إلى رسول الله ﷺ يوما، فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية فخرج رسول الله ﷺ يعرف في وجهه الغضب، فقال: (إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب)^(٥)، وعند أحمد عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون في القدر، قال: وكأنما تنقأ في وجهه حب الرمان من الغضب، قال: فقال لهم: «ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض؟ بهذا هلك من كان قبلكم»، قال: «فما غبطت نفسي بمجلس فيه رسول الله ﷺ لم أشهده، بما غبطت نفسي بذلك المجلس، أني لم أشهده»^(٦)، قال ابن تيمية: «فهذا الحديث ونحوه مما ينهى فيه عن معارضة حق بحق فإن ذلك يقتضي التكذيب بأحد الحقيين أو الاشتباه والحيرة والواجب التصديق بهذا الحق وهذا الحق فعلى الإنسان أن يصدق بالحق الذي يقوله غيره كما يصدق بالحق الذي يقوله هو ليس له أن يؤمن بمعنى آية استدلال بها ويرد معنى آية استدلال بها

(١) درء تعارض العقل والنقل: ١/٧٧

(٢) إغاثة اللهنان: ١/٥٥

(٣) أخرجه البخاري كتاب فضائل القرآن وذكره باب (اقرأوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم): ٤/١٩٢٩ (٤٧٧٣) ومسلم في العلم (٢٦٦٧) من طريق أبي عمران الجوني عن جندب به

(٤) المنهاج شرح صحيح مسلم: ١٦/٢١٨.

(٥) أخرجه مسلم كتاب العلم: ٨/٥٧ (٦٩٤٧) من طريق: حماد بن زيد حدثنا أبو عمران الجوني قال كتب إلى عبد الله بن رباح الأنصاري أن عبد الله بن عمرو ذكره.

(٦) أخرجه أحمد في المسند: ١١/٢٥٠ (٦٦٦٨) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. والحديث صححه الألباني في تخريجه لأحاديث الطحاوية: ٢٨٨

مناظره ولا أن يقبل الحق من طائفة ويرده من طائفة أخرى»^(١)، وقال أيضاً: «وأكثر الاختلاف بين ذوي الأهواء من هذا الباب»^(٢)، وقال أيضاً: «وفي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: (إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سماهم الله فاحذروهم). فهذا فعل من يعارض النصوص بعضها ببعض ليوثق الفتنة وهي الشك والريب في القلوب كما روي أنه (خرج على القوم وهم يتجادلون في القدر هؤلاء يقولون: «وذكر الحديث...» ثم قال: «فكل من اتبع المتشابه على هذا الوجه فهو مذموم. وهو حال من يريد أن يشكك الناس فيما علموه لكونه وإياهم لم يفهموا ما توهموا أنه يعارضه. وهذا أصل الفتنة أن يترك المعلوم لغير معلوم كالفسطلة التي تورث شبهها يقدح بها فيما علم وتيقن. فهذه حال من يفسد قلوب الناس وعقولهم بإفساد ما فيها من العلم والعمل أصل الهدى فإذا شككهم فيما علموه بقوا حيارى»^(٣)، وقال الشاطبي في طريقة أهل البدع في التعامل مع النصوص: «ومنه دعاوى أهل البدع على الأحاديث الصحيحة مناقضتها للقرآن، أو مناقضة بعضها بعضاً، وفساد معانيها، أو مخالفتها للعقول»^(٤).

٢- الشبهات العقلية وهو أنهم يعارضون الدين وما جاءت به الرسل بعقليات يزعمون أنها يقينيات فيقدمونها على النصوص ويشغبون بها على الاحتجاج بالوحي، وهذا من الاستدلال بما ليس بدليل لأنه قد «علم بالتجارب والخبرة السارية في العالم من أول الدنيا إلى اليوم أن العقول غير مستقلة بمصالحها، استجلاباً لها، أو مفاستها، استدفاعاً لها، لأنها إما دنيوية أو أخروية: فأما الدنيوية فلا يستقل باستدراكها على التفصيل ألبتة لا في ابتداء وضعها أولاً، ولا في استدراك ما عسى أن يعرض في طريقها، إما في السوابق، وإما في اللواحق، لأن وضعها أولاً لم يكن إلا بتعليم الله تعالى. وأما المصالح الأخروية، فأبعد عن مصالح المعقول من جهة وضع أسبابها، وهي العبادات مثلاً. فإن العقل لا يشعر بها على الجملة، فضلاً عن العلم بها على التفصيل. ومن جهة تصور الدار الأخرى وكونها آتية فلا بد وأنها دار جزاء على الأعمال فإن الذي يدرك العقل من ذلك مجرد الإمكان أن يشعر بها»^(٥).

فالعقل عاجز عن معرفة مصالحه استقلال بل لا بد له من الوحي وأهل البدع اعتمدوا على العقل استقلالاً في التشريع بل تجاوزوا هذه الحدود كلها إلى أن نصبوا المحاربة لله ورسوله،

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٤/٢٩٨.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: ٧/١٨٢.

(٣) الفتاوى ١٦/٤١٦.

(٤) الاعتصام: ١/١٨٥.

(٥) الاعتصام: ١/٢٧.

باعترضهم على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وادعائهم عليهما من التناقض والاختلاف ومنافاة العقول»^(١)، وهؤلاء لم يعطوا النظر حقه قال ابن تيمية: «الادلة العقلية الصحيحة كلها توافق الانبياء لا تخالفهم وآيات الله السمعية والعقلية العيانة والسماعية كلها متوافقة متصادقة متعاضة لا يناقض بعضاً بعضاً»^(٢)

والتعارض المزعوم لا يخلو من أمرين: إما من جهة عدم ثبوت النص الذي يظن معارضته للعقل أو الفهم الخاطئ للنص أو من جهة فساد معقوله فيكون ما يعتقد أن العقل دل عليه ليس كذلك بل هو جهل؛ قال ابن تيمية: «ما جاء عن النبي ﷺ في هذا الباب وغيره كله حق يصدق بعضه بعضاً، وهو موافق لفطرة الخلائق، وما جعل فيهم من العقول الصريحة، والقصد الصحيح، لا يخالف العقل الصريح، ولا القصد الصحيح، ولا الفطرة المستقيمة، ولا النقل الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ وإنما يظن تعارضها: من صدق بباطل من النقول، أو فهم منه ما لم يدل عليه، أو اعتقد شيئاً ظنه من العقلات وهو من الجهليات، أو من الكشوفات وهو من الكشوفات، إن كان ذلك معارضاً لمنقول صحيح، وإلا عارض بالعقل الصريح، أو الكشف الصحيح، ما يظنه منقولاً عن النبي ﷺ، ويكون كذبا عليه، أو ما يظنه لفظاً دالاً على شيء ولا يكون دالاً عليه»^(٣)

ومما يظن معارضته للنصوص النظرية العلمية والظواهر الطبيعية العلوم الطبية والتجارب المجربة، والقول فيها كالتقول فيما زعموا في العقلات.

والعبد مأمور بالانقياد لما جاءت به الرسل وهو مقتضى الإيمان بهم وتصديق أخبارهم وطاعة أمرهم واجتناب نهيمهم فمن أبي هريرة: عن النبي ﷺ قال: (دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)^(٤)

فدل الحديث على أن الواجب على من بلغه الأمر أو النهي الامثال لا ضرب الأمثال قال ابن حبان مبوباً على هذا الحديث: « ذكر البيان بأن المناهي عن المصطفى ﷺ والأوامر فرض على حسب الطاقة على أمته لا يسعهم التخلف عنها»^(٥)

(١) الاعتصام: ٢٩/٢.

(٢) النبوات: ٣٠٣.

(٣) الرسالة العرشية: ص ٢٥.

(٤) أخرجه البخاري كتاب الاعتصام باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ: ٦/٢٦٥٨ (٦٨٥٨) ومسلم كتاب الحج: ٤/١٠٢ (٣٢٢١) من طرق عن أبي هريرة

(٥) انظر الإحسان بترتيب ابن حبان: ١٩٨/١

وبوب بعده بيباب آخر فقال: «ذكر نفي الإيمان عن لم يخضع لسنن رسول الله ﷺ أو اعترض عليها بالمقاييس المقلوبة والمخترعات الداخضة»^(١) وذكر حديث عبد الله بن الزبير حدثه: أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله ﷺ في شراح الحرة التي يسقون بها النخل فقال الأنصاري: سرح الماء يمر فأبى عليه الزبير فقال رسول الله ﷺ: اسق يا زبير ثم أرسل إلى جارك فغضب الأنصاري وقال: يا رسول الله أن كان ابن عمك ؟ فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال رسول الله ﷺ اسق يا زبير ثم أحبس الماء حتى يرجع إلى الجدر قال الزبير: فوالله لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ الآية^(٢)

قال ابن رجب: «فالذي يتعين على المسلم الاعتناء به والاهتمام أن يبحث عما جاء عن الله ورسوله ﷺ ثم يجتهد في فهم ذلك، والوقوف على معانيه، ثم يشتغل بالتصديق بذلك إن كان من الأمور العلمية، وإن كان من الأمور العملية، بذل وسعه في الاجتهاد في فعل ما يستطيعه من الأوامر، واجتناب ما ينهى عنه، وتكون همته مصروفة بالكلية إلى ذلك؛ لا إلى غيره. وهكذا كان حال أصحاب النبي ﷺ والتابعين لهم بإحسان في طلب العلم النافع من الكتاب والسنة^(٣).

وقد «سأل رجل ابن عمر عن استلام الحجر، فقال له: رأيت النبي ﷺ يستلمه ويقبله»، فقال له الرجل: رأيت إن غلبت عليه؟ رأيت إن زوحت؟ فقال له ابن عمر: اجعل «أرأيت» باليمن، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله»^(٤)

قال ابن رجب: «ومراد ابن عمر أن لا يكون لك هم إلا في الاقتداء بالنبي ﷺ، ولا حاجة إلا فرض العجز عن ذلك أو تعسره قبل وقوعه؛ فإنه قد يفتر العزم على التصميم عن المتابعة، فإن التفقه في الدين، والسؤال عن العلم إنما يحمد إذا كان للعمل، لا للمرء والجدال»^(٥)

المبحث الخامس: طرق دفع الشبهات

إذا وردت الشبهة على المسلم وجب عليه دفع هذه الشبهة ولدفعها طرق بحسب الشبهة وبحسب من وردت عليه هذه الشبهة فيمكن دفع الشبه بالوسائل الآتية:

(١) انظر الإحسان بترتيب ابن حبان: ٢٠٢/١

(٢) في الإحسان بترتيب ابن حبان: ٢٠٢/١، والحديث أخرجه البخاري كتاب المساقاة باب سكر الأنهار: ٨٢٢/٢ (٢٢٢١) ومسلم كتاب الفضائل: ٩٠/٧ (٦٢٥٨) من طريق الزهري عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير به

(٣) جامع العلوم والحكم: ٢٤٤/١

(٤) أخرجه البخاري كتاب الحج باب تقبيل الحجر: ٥٨٢/٢ (١٥٢٣) من طريقه

(٥) جامع العلوم والحكم: ٢٤٤/١

الإعراض عنها وعدم الرد عليها فليس كل الشبهات نجتهد فيردها لأن بعض الشبه يكون في الرد عليها إشهار لها كالشبه الضعيفة أو الشبه التي تعارض أصولاً ظاهرة و يقينيات ثابتة لا مجال للشك فيها؛ فمثل هذه وسواس وخواطر يجب إلقاؤها والإعراض عنها كأن يسأل السائل من خلق الله ونحوها ولهذا نهانا النبي ﷺ عن البحث فيها والجواب عنها بل أمرنا بالاستعاذة من الشيطان من وسواسه والانتهاه عنها فعن أنس بن مالك يقول قال رسول الله ﷺ: (لن يبرح^(١) الناس يسألون عما لم يكن حتى يقولوا الله خالق كل شيء فمن خلق الله)^(٢). وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق ربك فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته)^(٣) وفي حديث هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا خلق الله الخلق فمن خلق الله فمن وجد شيئاً فليقل أمنت بالله ورسوله)^(٤)، فهذا السؤال وأمثاله تكلف وتغنت مهلك؛ إذ هو خاطر مدفوع بالضرورة؛ لاستحالة استغناء المخلوق عن خالق، واستحالة كون الخالق مخلوقاً قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٢٥﴾ أَمْ خَلِقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ﴿٢٦﴾﴾ (الطور: ٢٥: ٢٦)، فالمخلوق لا بد له من خالق، والخالق يستحيل أن يكون مخلوقاً؛ فأرشد النبي ﷺ في مثل هذه الأسئلة الانتهاه، وعدم الاسترسال فيها؛ لأن الاسترسال مظنة الوقوع في المحذور؛ قال ابن تيمية -في كمال طريقة السنة في دفع هذا الوسواس-: أمر بالإيمان، وأمر بالاستعاذة، وأمر بالانتهاه، ولا طريق إلى نيل المطلوب من النجاة والسعادة إلا بما أمر به، لا طريق غير ذلك^(٥).

فكل سؤال يخالف أصول الإيمان وثوابته وما هو معلوم من الدين بالضرورة، فإن البحث فيه من التكلف والغلو المنهي عنه، والخوض فيه مفسد للقلب، مؤرث للشكوك والأوهام.

قال ابن تيمية: «الوسوسة والشبهة القادحة في العلوم الضرورية لا تزال بالبرهان، بل متى فكر العبد ونظر ازداد ورودها على قلبه، وقد يغلبه الوسواس حتى يعجز عن دفعه عن نفسه»^(٦).

(١) أصل التبريح المشقة والشدة يقال برَّح به إذا شقَّ عليه. النهاية: ١١٢/١.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب ما يكره من كثرة السؤال (٧٢٩٦) ص ١٥٢٩ ومسلم كتاب الإيمان: ١/١٢١ (١٢٦) من طرق عن أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس وجنوده: ٢/١١٩٤ (٢١٠٢) ومسلم كتاب الإيمان: ١/٨٤ (٢٦٢) من طريق الزهري عن عروة عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

(٤) صحيح مسلم: كتاب الإيمان: باب الوسوسة في الإيمان: ص ٧٠ (١٣٥) من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة به.

(٥) درء تعارض العقل والنقل: ٢/٣٠٩.

(٦) درء تعارض العقل والنقل: ٢/٣١١.

وكذلك مما يجب الإعراض عنها تلك الشبه الصادرة من مغمور لا ذكر له في الناس ولا أثر له بينهم ولا دور في انتشارها؛ فتكلف الرد على مثل هذه الشبهات حقيقته إظهار لهذه الشبهة وترويج لها بينما لو تركت لدفتت في وقتها ووئدت في مكانها. وكذلك مما يعرض عنه ولا يشتغل برده الشبهات البين جوابها والتي لا يكاد يضل بها من وقف عليها فما كان هذا شأنه يترك حفظاً للزمان وإراحة البال.

عند النظر في الشبهة وجب أن تعلم أنها شبهة ولا تنظر إليها نظر الشاك المتردد، نظر من يحتمل أن تكون حقاً، فالشبه خطافة والقلب يتقلب، ولا يأمن معه السلامة ولهذا نهى السلف كما تقدم عن النظر في الشبهات والاستماع لها، ومن تصدى لكشف الشبهات فيجب عليه أن يعتقد الحق ويبحث في الجواب عن هذه الشبهة على أنها شبهة معارضة للحق، وهذا مما يعينه على الجواب عنها فاليقين نور يبصر به العبد الحق، ويفرق بينه وبين الباطل بخلاف الشك فإنه ظلمة يعسر معه التمييز؛ قال ابن القيم: «ومتى وصل اليقين إلى القلب امتلاً نوراً وإشراقاً وانتفى عنه كل ريب وشك وسخط وهم وغم» وقال أيضاً وهو ينقل تعريفات الناس لليقين: «وقيل: اليقين هو المكاشفة» ثم قال: «ومراد القوم بالمكاشفة: ظهور الشيء للقلب بحيث يصير نسبته إليه كنسبة المرئي إلى العين فلا يبقى معه شك ولا ريب أصلاً وهذا نهاية الإيمان وهو مقام الإحسان»^(١) قال الشنقيطي: «وفي صفة الإمام أحمد عن الدنيا ما كان أصبره، وبالماضين ما كان أشبهه! أتته البدع فنفاها، والدنيا فأبأها. وهذه حال أئمة المتقين، الذين وصفهم الله تعالى في كتابه بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ (السجدة: ٢٤) فبالصبر تترك الشهوات، وباليقين تدفع الشبهات، كما قال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ﴾ (العصر: ٣)»^(٢)

وما أجمل نصيحة ابن تيمية لتلميذه؛ قال ابن القيم: «قال لي شيخ الإسلام، وقد جعلت أورد عليه إيراد بعد إيراد: لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة، فيتشربها؛ فلا ينضح إلا بها ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة، تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها؛ فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته، وإلا فإذا أشربت قلبك كل شبهة تمر عليها صار مقراً للشبهات، أو كما قال»^(٣). وهذه وصية عظيمة فالعبد لا يجعل قلبه محلاً للشبهات ولا متقبلاً لها بل يجب أن يكون على يقين من دينه دافعاً للشبهات الواردة على قلبه بصلابته وقوة إيمانه ويقينه، فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته.

(١) مدارج السالكين: ٢/٣٩٩.

(٢) أضواء البيان ٥/١٠٥.

(٣) مفتاح دار السعادة ١/١٤٠.

الرد يكون بطريقتين: إما رد إجمالي وإما رد تفصيلي:

- أما الرد الإجمالي: فإذا وردت على المسلم شبهة ولم يعرف الجواب عنها رد عليها رداً مجملاً وذلك بذكر الأصل في المسألة ولا ينتقل عنه بشبهة وإنما يرجع إلى اليقين في الباب؛ دل على ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا من خلق كذا، حتى يقول من خلق ربك، فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته، وفي لفظ قال: (لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا خلق الله الخلق فمن خلق الله؟ فمن وجد شيئاً فليقل أمنت بالله ورسوله) ^(١)، فهذا رد مجمل وهذا الحديث وإن كان في الوسواس لكنه يعمل به في كل شبهة لم يعرف جوابها، أو لا يراد الخوض فيها، لأن حقيقة الشبهة وسواس شيطانية، المراد منها الصرف عن الحق، ومما يدل على هذا الأصل قوله تبارك وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾ (آل عمران: ٧) فقد أمرنا ربنا تبارك وتعالى بالرجوع للمحكم والأصل المتيقن عند وجود الاشتباه، ويدل عليه أيضاً ما أخرجه البخاري من طريق عباد بن تميم عن عمه قال: شكى إلى النبي ﷺ الرجل يجد في الصلاة شيئاً أيقطع الصلاة؟ قال (لا، حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) ^(٢)

وهذا الجواب في غاية النفع لمن عرضت عليه شبهة لم يعرف جوابها؛ قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: جواب أهل الباطل من طريقتين: مجمل ومفصل:

- أما المجمع: فهو الأمر العظيم، والفائدة الكبيرة لمن عقلها، وذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ (آل عمران: ٧)، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم. مثال ذلك: إذا قال بعض المشركين ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (يونس: ٦٢). وأن الشفاعة حق، وأن الأنبياء لهم جاه عند الله، أو ذكر كلاماً للنبي ﷺ يستدل به على شيء من باطله، وأنت لا تفهم معنى الكلام الذي ذكره، فجاوبه بقولك: إن الله ذكر في كتابه أن الذين في قلوبهم زيغ يتركون المحكم ويتبعون المتشابه، وما ذكرته لك من أن الله -تعالى- ذكر أن المشركين يقرون بالربوبية، وأن كفرهم

(١) تقدم تخريجه: ص ٤٧

(٢) أخرجه البخاري كتاب البيوع: باب من لم ير الوسواس ونحوها من المشبهات: ٢/٧٢٥ (١٩٥١)

بتعلقهم بالملائكة والأنبياء والأولياء، مع قولهم: ﴿هَتُولَاءِ شَفَعْتُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ (يونس: ١٨)، هذا أمر محكم بين لا يقدر أحد أن يغير معناه، وما ذكرت لي أيها المشرك من القرآن أو من كلام النبي ﷺ لا أعرف معناه، ولكن أقطع أن كلام الله لا يتناقض، وأن كلام النبي ﷺ لا يخالف كلام الله - عز وجل -. وهذا جواب جيد سديد، ولكن لا يفهمه إلا من وفقه الله - تعالى -، فلا تستهن به؛ فإنه كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ (فُصِّلَتْ: ٢٥). أمثلة لردود القرآن المجملة على المعاندين:

هذا جواب عظيم، مجمل، يستطيع كل إنسان أن يرد به على أي مشرك - لو كان عنده علم^(١) فإن كان قادرا على الرد التفصيلي فيرد على الشبهة بما تيسر من أوجه الرد. ولتفنيد الشبهات التي يستدل بها أصحابها بالانصوص يبحث في:

• ثبوت النص فقد يسدل المخالف بنص ضعيف أو بلفظة ضعيفة من نص صحيح، فجوابه أن يبين ضعفه. وقد ذكر الشاطبي أن من طريقة أهل البدع: «اعتمادهم على الأحاديث الواهية الضعيفة والمكذوب فيها على رسول الله ﷺ، والتي لا يقبلها أهل صناعة الحديث في البناء عليها، فإن أمثال هذه الأحاديث. على ما هو معلوم لا يبنى عليها حكم، ولا تجعل أصلا في التشريع أبدا، ومن جعلها كذلك؛ فهو جاهل أو مخطئ في نقل العلم، فلم ينقل الأخذ بشيء منها عمن يعتمد به في طريقة العلم»^(٢)

• البحث في وجه الاستدلال بهذا الحديث على دلالته على البدعة والرد عليه من النص نفسه إن أمكن، لأن الوحي حق ولا يمكن أن يدل على باطل بوجه من الوجوه؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِنْدُوبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (فُصِّلَتْ: ٤١: ٤٢) قال ابن تيمية: «وقد ذكرنا أصليين:

أحدهما: أن ما يحتجون به من الحجج السمعية والعقلية على مذاهبهم إنما يدل على قول السلف وما جاء به الكتاب والسنة لا يدل على ما ابتدعوه وخالفوهما به.

الثاني: أن ما احتجوا به يدل على نقيض مقصودهم، وعلى فساد قولهم، وهذا نوع آخر؛ فإن كونه يدل على قول لم يقوله نوع، وكونه يدل على نقيض قولهم وفساد قولهم نوع آخر. وهذا موجود في حجج المتفلسفة والمتكلمة»^(٣).

(١) كشف الشبهات: ص ٢

(٢) الاعتصام: ١/ ٢٨٧

(٣) مجموع الفتاوى: ٦/ ٣٢٣.

فما يستدل به المخالفون الرسل من النصوص لا يدل على ما استدلووا به، بل لا يدل إلا على الحق، ثم من تأمل وجد أن ما استدل به ينقض معتقدهم، لأن استدلال أهل البدع مبني على المغالطات والجهالات وسوء القصد؛ قال ابن القيم: «وهكذا كل صاحب بدعة تجده محجوبا عن فهم القرآن»^(١)، فهم في معزل عن فقه النصوص وإدراك الحق منها، لا سيما مع ما أشربوه من التقييدات الفاسدة، وما يصحبه من سوء القصد، قال الدارمي: «وبلغنا أن بعض أصحاب المريسي قال له: كيف تصنع بهذه الأسانيد الجياد التي يحتجون بها علينا في رد مذاهبنا مما لا يمكن التكذيب بها مثل سفيان عن منصور عن الزهري والزهري عن سالم وأيوب وابن عون عن ابن سيرين وعمرو بن دينار عن جابر عن النبي وما أشبهها، قال فقال المريسي: لا تردوه فتفتضحوا، ولكن غالطوهم بالتأويل فتكونوا قد رددتموها بلطف إذ لم يمكنكم ردها بعنف»^(٢)

وما أروع تصوير ابن القيم لحال أهل البدع مع النصوص فما تجاوز فعلهم حيث قال في بيان المحاذير التي وقعوا فيها: «المحذور الرابع تلاعبهم بالنصوص، وانتهاك حرمتها فلورأيتها وهم يلوكونها بأفواههم وقد حلت بها المثلات وتلاعبت بها أمواج التأويلات وتقاذفت بها رياح الآراء واحتوشتها رماح الأهواء»^(٣) ونادى عليها أهل التأويل في سوق «من يزيد»، فبذل كل واحد في ثمنها من التأويلات ما يريد، فلو شاهدتها بينهم وقد تخطفتها أيدي الاحتمالات، ثم قيدت بعدما كانت مطلقة بأنواع الإشكالات، وعزلت عن سلطنة اليقين وجعلت تحت حكم تأويل الجاهلين، هذا وطالما نُصبت لها حبات الإلحاد، وبقيت عرضة للمطاعن والإفساد، وقعد النفاة على صراطها المستقيم بالدفع في صدورهم والأعجاز، وقالوا لا طريق لك علينا، وإن كان لا بد فعلى سبيل المجاز، فنحن أهل المعقولات وأصحاب البراهين، وأنت أدلة لفظية وظواهر سمعية لا تفيد العلم ولا اليقين، فسنك أحاد وهو عرضة للطعن في الناقلين، وإن صح وتواتر ففهم مراد المتكلم منه موقوف على انتفاء عشرة أشياء، لا سبيل إلى العلم بانتفائها عند الناظرين والباحثين، فلا إله إلا الله والله أكبر كم هدمت بهذه المعاول من معقل الإيمان، وثلمت بها حصون حقائق السنة والقرآن، وكم أطلقت في نصوص الوحي من لسان كل جاهل أخرق، ومنافق أرعن، وطرقت لأعداء الدين الطريق، وفتحت الباب لكل مبتدع وزنديق، ومن نظر في التأويلات المخالفة لحقائق النصوص رأى من ذلك ما يضحك عجباً، ويبكي حزناً، ويثير حمية للنصوص وغضباً»^(٤)

(١) بدائع الفوائد: ١/١٠٣.

(٢) نقض الدارمي على المريسي: ٢/٨٦٨.

(٣) يقال «احتوش القوم بالصيد»: أحاطوا به وقد يتعدى بنفسه فيقال: «احتوشوه» المصباح المنير: ١/١٥٦ وانظر تهذيب اللغة: ٢/١٥٠، والمعنى أن أهل البدع أحاطوا النصوص برمحا أهوائهم.

(٤) الصواعق المرسله: ١/٢٩٧.

أما ما يتعلق بالأدلة العقلية:

فيرد بأن العقل الصحيح لا ينافي الأصول الشرعية، ولا الأدلة السمعية، بل دل العقل الصحيح على ما جاءت به الشريعة، ولهذا نجد أن في النصوص استعمال كثير من الأدلة العقلية الصحيحة؛ قال ابن تيمية: «وقد بينا في غير هذا الموضوع أن القرآن ضرب الله فيه الأمثال، وهي المقاييس العقلية التي يثبت بها ما يخبر به من أصول الدين؛ كالتوحيد وتصديق الرسل وإمكان المعاد، وأن ذلك مذكور في القرآن على أكمل وجه؛ وإن عامة ما يثبتته النظائر من المتكلمين والفلاسفة في هذا الباب يأتي القرآن بخلاصته، وبما هو أحسن منه على أتم الوجوه»^(١) والشبهات العقلية ناتجة إما عن عدم صحة المقدمات أو فساد النتيجة التي يزعم استنتاجها من هذه المقدمات.

ثم إن الأدلة العقلية التي لم يدل عليها النص محتملة للخطأ والصواب ولا سيما عند فساد العقول المكذبة للوحي؛ «فإن من خالف الانبياء فإنه كما أنه مكذب لما جاءوا به من النبوة والسمع فهو مخالف للحس والعقل فقد فسد عليه الأدلة العقلية والنقلية»^(٢)

ثم إن الأدلة العقلية غير المستمدة من النصوص الشرعية لا يمكن الوثوق بها لأنها ليست سالمة من الاعتراض والاختلاف والتضاد، ولا سيما مع البعد عن الشريعة؛ «فكل من كان عن السنة أبعد كان التنازع والاختلاف بينهم في معقولاتهم أعظم»^(٣) ولذا لا يمكن الاعتماد عليه استقلالاً ولا سيما في الغيبيات؛ قال ابن تيمية: «إن العقل لا يكون دليلاً مستقلاً في تفاصيل الأمور الإلهية واليوم الآخر، فلا أقبل منه ما يدل عليه إن لم يصدقه الشرع ويوافقته، فإن الشرع قول المعصوم الذي لا يخطئ ولا يكذب، وخبر الصادق الذي لا يقول إلا حقا، وأما آراء الرجال فكثيرة التهافت والتناقض، فأنا لا أثق برأيي وعقلي في هذه المطالب العالية الإلهية ولا بخبر هؤلاء المختلفين المتناقضين الذين كل منهم يقول بعقله ما يعلم العقلاء أنه باطل، فما من هؤلاء أحد إلا وقد علمت أنه يقول بعقله ما يعلم أنه باطل، بخلاف الرسل فإنهم معصومون، فأنا لا أقبل قول هؤلاء إن لم يرك قولهم ذلك المعصوم: خبر الصادق المصدوق ومعلوم أن هذا الكلام أولي بالصواب وأليق بأولي الأبواب من معارضة أخبار الرسول الذي علموا صدقه، وأنه لا يقول إلا حقا بما يعرض لهم من الآراء والمعقوليات التي هي في الغالب جهليات وضلالات»^(٤)

(١) إقامة الدليل على إبطال التحليل: ٢٠٤/٥.

(٢) النبوات: ٣٠٥.

(٣) درء تعارض العقل والنقل: ٨٩/١.

(٤) درء تعارض العقل والنقل: ١٠٨/١.

ثم إن العقل محدود الإدراك لا يكاد يدرك ما حوله مما يشاهده ويشعر به وكم في المعقولات من الخلل والخطأ وكم يغيب عنه مما يدركه غيره وكم يغيب عنا ما يمكننا إدراكه فضلاً عما حجب عنا قال تعالى: قال الشوكاني: «أي: أن علمكم الذي علمكم الله، ليس إلا المقدار القليل بالنسبة إلى علم الخالق سبحانه، وإن أوتي حظاً من العلم وافراً، بل علم الأنبياء عليهم السلام ليس هو بالنسبة إلى علم الله سبحانه إلا كما يأخذ الطائر في منقاره من البحر، كما في حديث موسى والخضر عليهما السلام»^(١).

قال الفيلسوف الإنجليزي جون لوك: «إن كل فكرة توجد في العقل إنما يكون أساسها راجعاً إلى الحواس ومن تعطلت حواسه جميعاً أو أحدهما فلا يمكن أن تتكون في ذهنه أية فكرة عن محسوسها وبذلك فلن يكون هناك شيء في عقل الإنسان ما لم يكن من قبل في حواسه إذ أن العقل عبارة عن صفحة بيضاء ليس عليها أي انطباع أو أي شيء سابق على خبرة الحواس»^(٢).

ثم ثمت حقيقة لا تجهل وهي أن المعارضين للنصوص بعقولهم حقيقة أمر أنهم يعارضونها بأقوال أسلافهم المتقدمين لا بعقليات صحيحة؛ قال ابن تيمية: «ومن كان له خبرة بحقيقة هذا الباب تبين له أن جميع المقدمات العقلية التي ترجع إليها براهين المعارضين للنصوص النبوية إنما ترجع إلى تقليد منهم لأسلافهم لا إلى ما يعلم بضرورة العقل ولا إلى فطرة فهم يعارضون ما قامت الأدلة العقلية على وجوب تصديقه وسلامته من الخطأ بما قامت الأدلة العقلية على أنه لا يجب تصديقه بل قد علم جواز الخطأ عليه وعلم وقوع الخطأ منه فيما هو دون الإلهيات فضلاً عن الإلهيات التي يتيقن خطأ من خالف الرسل فيها بالأدلة المجلة والمفصلة»^(٣).

عند الرد على الشبهة يجب ضبط أصل الباب الذي دلت عليه الأدلة المحكمة ثم إرجاع الشبهة إلى الأصل حتى يتضح وجه الشبهة فتتفق مع المحكم ولا تختلف عنه وهو عين ما أوردنا له نبينا ﷺ في حديث عائشة رضي الله عنها قال: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ ءَكُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (آل عمران: ٧)، قالت: قال رسول الله ﷺ (فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم)^(٤).

(١) فتح القدير للشوكاني: ٣/٢٠٢.

(٢) العقل والإيمان في الإسلام . د. صابر طعيمة: ٢٨.

(٣) درة تعارض العقل والنقل: ٢/٢١٩ وللرد على المعارضين للنصوص بعقولهم ارجع لهذا الكتاب العظيم ومختصر الصواعق: ٩٥.

(٤) تقدم

فالواجب رد المتشابه إلى المحكم لأنه المتيقن ولا يجوز اتباع المتشابه شأن أهل البدع، وبهذا يعلم أن الرد للمحكم تفند به الشبهة، ويزول به اللبس؛ قال الحافظ ابن كثير: «فمن ردّ ما اشتباه عليه إلى الواضح منه، وحكم محكمه على متشابهه عنده، فقد اهتدى. ومن عكس انعكس؛ ولهذا قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾، أي: أصله الذي يرجع إليه عند الاشتباه ﴿وَأُخْرٌ مُتَشَبِهَةٌ﴾ أي: تحتل دلالتها موافقة المحكم، وقد تحتل شيئاً آخر من حيث اللفظ والتركيب، لا من حيث المراد»^(١)

ويحصل الاشتباه بأسباب منها:

معارضة الدليل لدليل آخر فيما يظهر للناظر سواء كان دليلاً نقلياً أو عقلياً.

تردد النص بين معنيين.

معارضة النص لمذهب أو قول إمام.

عند الرد على الشبهات يجب الالتزام بالألفاظ الشرعية ما أمكن والاستفصال عما سواها فإن دلت على حق أمانة بالحق الذي دلت عليه، وإن دلت على باطل رددنا اللفظ والمعنى، قال ابن تيمية مبيناً طريقة أهل الباطل: «يأتون بلفظ مجمل متشابه يصلح لنفي هذا المعنى الباطل ولنفي ما هو حق فيطلقونه فيخدعون بذلك جهال الناس، فإذا وقع الاستفصال والاستفسار، انكشفت الأسرار. وتبين الليل من النهار، وتميز أهل الإيمان واليقين من أهل النفاق المدلسين، الذين لبسوا الحق بالباطل، وكتموا الحق وهم يعلمون»^(٢).

ويزيد هذا وضوحاً فيقول: «ولهذا يجب على من يريد كشف ضلال هؤلاء وأمثالهم: أن لا يوافقهم على لفظ مجمل حتى يتبين معناه ويعرف مقصوده ويكون الكلام في المعاني العقلية المبينة لا في معان مشتبهة بألفاظ مجملة.

واعلم أن هذا نافع في الشرع والعقل:

أما الشرع: فإن علينا أن نؤمن بما قاله الله ورسوله فكل ما ثبت أن الرسول ﷺ قاله فعلينا أن نصدق به وإن لم نفهم معناه لأننا قد علمنا أنه الصادق المصدوق الذي لا يقول على الله إلا الحق وما تنازع فيه الأمة من الألفاظ المجملة كلفظ المتحيز والجهة والجسم والجوهر والعرض وأمثال ذلك فليس على أحد أن يقبل مسمى اسم من هذه الأسماء لا في النفي ولا في الإثبات حتى يتبين له معناه فإن كان المتكلم بذلك أراد معنى صحيحاً وافقاً لقول المعصوم كان ما أراد حقا

(١) تفسير ابن كثير: ٦/٢.

(٢) الفتاوى الكبرى: ٦/٣٥٣.

وإن كان أراد به معنى مخالفا لقول المعصوم كان ما أراده باطلاً. ثم يبقى النظر في إطلاق ذلك اللفظ ونفيه، وهي مسألة فقهية فقد يكون المعنى صحيحا ويمتنع من إطلاق اللفظ لما فيه من مفسدة وقد يكون اللفظ مشروعاً ولكن المعنى الذي أراده المتكلم باطل كما قال علي عليه السلام لمن قال من الخوارج المارقين لا حكم إلا لله: كلمة حق أريد بها باطل»^(١)

الرجوع إلى الكتاب والسنة عند دفع الشبهات؛ فالهداية إنما هي في الوحي، والقرآن شفاء من أدواء القلوب والأبدان قال تعالى: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ (الإسراء: ٨٢) فمن تأمل القرآن وجد فيه بيان للشبهات وتفنيد لها قال الإمام أحمد بن حنبل: «في القرآن كذا وكذا موضع رد على القدرية؛ فالذي يلزم القدرية قول الله عز وجل ﴿وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ (الحجر: ٢١)، وقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر: ٤٩) وفي غير موضع ولو تدبر إنسان القرآن كان فيه ما يرد على كل مبتدع بدعته»^(٢)

وقال ابن تيمية: «والقرآن شفاء لما في الصدور ومن في قلبه أمراض الشبهات والشهوات ففيه من البينات ما يزيل الحق من الباطل فيزيل أمراض الشبهة المفسدة للعلم والتصور والإدراك بحيث يرى الأشياء على ما هي عليه وفيه من الحكمة والموعظة الحسنة بالترغيب والترهيب والقصص التي فيها عبرة ما يوجب صلاح القلب فيرغب القلب فيما ينفعه ويرغب عما يضره»^(٣)

وقال ابن القيم: «فلا تتكشف لهذا ذنوبه التي تجب عليه التوبة منها إلا بتضلعه من السنة وكثرة اطلاعه عليها ودوام البحث عنها والتفتيش عليها ولا ترى صاحب بدعة كذلك أبداً؛ فإن السنة بالذات تمحق البدعة ولا تقوم لها وإذا طلعت شمسها في قلب العبد قطعت من قلبه ضباب كل بدعة وأزالت ظلمة كل ضلالة إذ لا سلطان للظلمة مع سلطان الشمس ولا يرى العبد الفرق بين السنة والبدعة ويعينه على الخروج من ظلمتها إلى نور السنة إلا المتابعة والهجرة بقلبه كل وقت إلى الله بالاستعانة والإخلاص وصدق اللجأ إلى الله والهجرة إلى رسوله بالحرص على الوصول إلى أقواله وأعماله وهدية وسنته فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن هاجر إلى غير ذلك فهو حظه ونصيبه في الدنيا والآخرة والله المستعان»^(٤)

فالكتاب والسنة سلاح عظيم لكل متصد لكشف الشبهات قال تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ

(١) دره تعارض العقل والنقل: ١٧٣/١

(٢) السنة للخلال: ٥٤٧/٣

(٣) أمراض القلوب: ٥

(٤) مدارج السالكين: ٣٧٤/١

مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةً بِقُدْرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حُلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهٗ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴿الرعد: ١٧﴾.

قال ابن تيمية: «وهذا مثل ضربه الله لما أنزله في القلوب من الإيمان والقرآن وشبه القلوب بالأودية وشبه ما يخالط القلوب من الشهوات والشبهات بالزبد الذي يذهب جفاء يجفوه القلب ويدفعه وشبه ما يبقى في الأرض من الماء النافع بما يبقى في القلوب من الإيمان النافع، وتقدم أيضاً حديث أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: (مثل بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً فكانت منها طائفة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير وكانت منها طائفة أمسكت الماء فشرب الناس وسقوا وزرعوا وكانت منها طائفة إنما هي قيعان: لا تمسك ماء ولا تثبت كلأً فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به من الهدى والعلم ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به) (١)، فقسم ﷺ الناس فيما بعث به من الهدى والعلم الذي شبهه بالغيث إلى ثلاثة أقسام: فقسم قبلوه فانتفعوا به في نفوسهم علماً وعملاً وقسم حفظوه وأوده إلى غيرهم وقسم ثالث لا هذا ولا هذا» (٢).

المبحث السادس: حكم رد الشبهات

إن للشبهات أثراً عظيماً في انحراف القلوب وصرافها عن الحق وترويج الباطل، فكان من واجب طلاب العلم والعلماء أن يكشفوا الشبهات يدفعوها بالحجج الواضحات البيّنات لتسلم عقائد الناس يسلم الدين كي لا ينسب له ما ليس منه، وهذه وظيفة الأنبياء والراسخين من العلماء قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (الشورى: ١٣)، وإقامة الدين أي جعله قويمًا ليس فيه شيء من الخلل والانحراف؛ قال القرطبي: «أي أجعلوه قائماً يريد دائماً مستمراً محفوظاً مستقراً من غير خلاف فيه ولا اضطراب» (٣)؛ ولذلك كان الرد على الشبهات من واجب الواجبات؛ قال إمام الحرمين أبو إسحاق الجويني: «الجدال - أي جدال صاحب الشبهة - من أكد الواجبات، والنظر من أولى المهمات» (٤).

(١) أخرجه البخاري كتاب العلم باب فضل من علم وتعلم: ٤٢/١ (٧٩) ومسلم كتاب الفضائل: ٦٢/٧ (٦٠٩٣) من طريق حماد بن أسامة عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى به

(٢) درء تعارض العقل والنقل: ٩٨/٤

(٣) التفسير: ١١/١٦.

(٤) الكافية في الجدال.

- وقال ابن تيمية: «وأما جنس المناظرة بالحق فقد تكون واجبة تارة ومستحبة تارة أخرى»^(١).
 - وقال ابن القيم: «ومن بعض حقوق الله على عبده رد الطاعنين على كتابه ورسوله ودينه، ومجاهدتهم بالحجة والبيان، والسيف والسنان، والقلب والجنان، وليس وراء ذلك حبة خردل من الإيمان»^(٢).

- وقال بكر أبو زيد: «وإبطال شبه الخرافيين أرباب البدع التعبدية، عشاق المجاذيب، حلفاء الدراويش من أهم الواجبات، وتنفيذ دعاوى الخصوم الملحدين بغير علم، الذين يضغطون الإسلام للواقع ويسخرون النصوص لأرائهم الشاذة وأقوالهم الفجة من أجل الواجبات، وبيان زلة العالم محمداً في الإسلام، ومجادلة من جنح به الرأي إلى قول شاذ، أو إحداث قول جديد في مسألة... باب عظيم من النصح والإرشاد، فالرد والمجادلة عن الحق بالحق: رتب ومنازل، وقد جعل الله لكل شيء قدراً»^(٣).

فالرد على الشبهات وبيانها للناس وتوضيح أمرها واجد دل على وجوبه الكتاب والسنة كما أنه معلوم من الدين بالضرورة، قال تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ (الفرقان: ٥٢) قال القرطبي: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ﴾ «قال ابن عباس رضي الله عنهما بالقرآن. وقال ابن زيد: بالإسلام. وقيل: بالسيف؛ وهذا فيه بعد؛ لأن السورة مكية نزلت قبل الأمر بالقتال. ﴿جِهَادًا كَبِيرًا﴾ لا يخالطه فتور»^(٤).

- وقال ابن تيمية: «فأمره الله سبحانه وتعالى أن يجاهد الكفار بالقرآن جهاداً كبيراً، وهذه السورة مكية نزلت بمكة، قبل أن يهاجر النبي ﷺ وقبل أن يؤمر بالقتال، ولم يؤذن له، وإنما كان هذا الجهاد بالعلم والقلب والبيان والدعوة لا بالقتال»^(٥).

- وقال ابن القيم: «وأمره الله تعالى بالجهاد من حين بعثه، وقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا﴾ (٥١) ﴿فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ (الفرقان: ٥١-٥٢)، فهذه سورة مكية أمر فيها بجهاد الكفار، بالحجة، والبيان، وتبليغ القرآن، وكذلك جهاد المنافقين، إنما هو بتبليغ الحجة، وإلا فهم تحت قهر أهل الإسلام، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ (التحریم: ٩)، فجهاد المنافقين أصعب من جهاد الكفار، وهو جهاد خواص الأمة،

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٧/١٧٤

(٢) هداية الحيارى: ٢٢٢

(٣) الرد على المخالف ضمن كتاب الردود: ٤٩

(٤) تفسير القرطبي: ١٢/٥٨

(٥) منهاج السنة: ٨/٨٦

وورثة الرسل، والقائمون به أفراد في العالم، والمشاركون فيه، والمعاونون عليه، وإن كانوا هم الأقلين عدداً، فهم الأعظمون عند الله قدراً»^(١)، وقال: «قرن سبحانه بين الكتاب المنزل والحديد الناصر كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مِنْ نِصْرِهِ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحديد: ٢٥)، فذكر الكتاب والحديد إذ بهما قوام الدين»^(٢)

وقال ابن عيسى: «والجهد بالحجة واللسان مقدم على الجهاد بالسيف والسنان ولهذا امر به تعالى في السور المكية حيث لا جهاد باليد انذاراً وتعذيراً فقال تعالى: ﴿فَلَا تَطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ (الفرقان: ٥٢)، وامر تعالى بجهد المنافقين والغلاة عليهم مع كونهم بين أظهر المسلمين في المقام والمسير فقال تعالى ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ جَهْدَ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَعْلَظَ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ (التحریم: ٩)، وقال: «فالجهد بالعلم وَالْحِجَّة جِهَادٌ أَنْبِيَاءُهُ وَرُسُلُهُ وَخَاصَتُهُ مِنْ عِبَادِهِ الْمَخْصُوصِينَ بِالْهُدَايَةِ وَالتَّوْفِيقِ»^(٣)، ومن السنة ما حدث به أنس بن مالك رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَسْنَتِكُمْ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَأَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلْمَةَ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ بِهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ: (جَاهِدُوا بِأَيْدِيكُمْ وَأَسْنَتِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ). وَهَذِهِ أَعْمٌ؛ فَهِيَ عَامَةٌ فِي كُلِّ مَنْ يَدْفَعُ شَرَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ إِذْ لَمْ تَخْصِ الْمُشْرِكِينَ.

- قال الصنعاني: «والجهاد باللسان بإقامة الحججة عليهم ودعائهم إلى الله تعالى وبالأسوات عند اللقاء والزجر ونحوه من كل ما فيه نكاية للعدو»^(٤)

فالرد على أهل الضلال وكشف شبهاتهم من الواجبات العظيمة إذ هو من إنكار المنكر والنصح الواجب فعن تميم الداري أن النبي ﷺ قَالَ: (الدين النصيحة) قلنا لمن؟ قال: (لله) ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم)^(٥)

- قال ابن رجب: «ومن أنواع النصح لله تعالى وكتابه ورسوله -وهو مما يختص به العلماء-

(١) زاد المعاد: ٥/٢

(٢) مفتاح دار السعادة: ٧٠/١

(٣) شرح النووي المسماة «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة ابن القيم»: ٢٧/١

(٤) سبل السلام: ٤١/٤

(٥) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان: ٥٣/١ (٢٠٥) من طريق سفيان عن سهيل بن عطاء بن يزيد عن تميم الداري به

رد الأهواء المضلة بالكتاب والسنة، وبيان دلالتها على ما يخالف الأهواء كلها»^(١)

الرد على الشبهات يعد من الجهاد الذي لا يقوم الدين إلا به بل هو أعظم الجهاد، قال ابن تيمية: فالراد على أهل البدع مجاهد حتى كان يحيى بن يحيى يقول: «الذب عن السنة أفضل من الجهاد»^(٢) وقال أيضاً: «النصح واجب في المصالح الدينية الخاصة والعامة، مثل نقلة الحديث الذين يغفلون أو يكذبون؛ كما قال يحيى بن سعيد: سألت مالكا والثوري والليث بن سعد -أظنه- والأوزاعي عن الرجل يتهم في الحديث أو لا يحفظ؟ فقالوا: بين أمره، وقال بعضهم لأحمد بن حنبل: إنه يثقل علي أن أقول فلان كذا وفلان كذا؟ فقال: إذا سكت أنت وسكت أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم، ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة؛ فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين؛ حتى قيل لأحمد بن حنبل الرجل يصوم ويصلى ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل. فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم، من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساد أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء»^(٣)

فالرد على الشبهات واجب وهو فرض كفاية وهذا معلوم بالضرورة، إذا قام به أهل العلم وطلاب العلم سقط الواجب عن بقية الناس.^(٤) وهو شرف لأهله، فهم حماة هذا الدين قال أحمد في مقدمة كتابه الرد على الزنادقة: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي كُلِّ زَمَانٍ فِتْرَةَ مَنْ الرُّسُلِ بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَدْعُونَ مِنْ ضَلِّ إِلَى الْهُدَى وَيَصْبِرُونَ مِنْهُمْ عَلَى الْأَذَى، يُحْيُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ الْمَوْتَى، وَيُبْصِرُونَ بِنُورِ اللَّهِ أَهْلَ الْعَمَى، فَكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لِإِبْلِيسَ قَدْ أَحْيَوْهُ، وَكَمْ مِنْ ضَالٍّ تَأْتَهُ قَدْ هَدَوْهُ، فَمَا أَحْسَنَ أَثْرَهُمْ عَلَى النَّاسِ، وَمَا أَقْبَحَ أَثَرَ النَّاسِ عَلَيْهِمْ، يَنْفُونَ عَن كِتَابِ اللَّهِ تَحْرِيفَ الْغَالِبِينَ، وَأَنْتَحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، الَّذِينَ عَقَدُوا الْوَيْةَ الْبِدْعَةَ، وَأَطْلَقُوا عَنَانَ الْفِتْنَةِ»، وقال ابن تيمية: «والمقصود بيان... ما يستحقه الكتاب والسنة من بيان أحكامه المعتدلة المناسبة، وبيان

(١) جامع العلوم والحكم: ٢٢٣/١

(٢) مجموع الفتاوى: ١٣/٤

(٣) مجموع الفتاوى: ٢٨٠/٢٣١

(٤) انظر الرد على المخالف ضمن كتاب الردود: ٤٩

شرع الرسول ﷺ الذي خالف من كان قبله، وإذا كان قد غلط في ذلك كثير من الناس واشتبه هذا عليهم كان الاجتهاد في بيان ذلك من أفضل القربات، فإن بيان العلم والدين عند الاشتباه والالتباس على الناس أفضل ما عبد الله - عز وجل - به؛ ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (الفتح: ٢٨)

تنبيه

الرد على الشبهات واجب كما تقدم لكن ينبغي أن يعلم أنه ليس كل أحد يرد عليه وليس كل شبه نسعى لكشفها؛ فالشبهات التي هي من قبيل الوسواس والتي هي وليدة الوقت يجب أن يوجه موردها بالكف عن هذه الوسواس وعدم الخوض فيها وهذا من أنفع ما يكون لموردتها والسائل عنها، وحديث أبي هريرة السابق دليل على ذلك، ثم إننا لا نجد في القرآن رد على كل ما يورده الكفار وإنما يرد على الشبهات التي يكثر ورودها ويعظم أثرها.

من يعلم عدم انتفاعه من المناظرة فلا يرد عليه ما لم تنتشر بدعته قال ابن تيمية: «فإن الأمم كلهم متفقون على أن المناظرة إذا انتهت إلى مقدمات معروفة بينة بنفسها ضرورية وجدها الخصم كان سوفسطائياً، ولم يؤمر بمناظرته بعد ذلك، بل إن كان فاسد العقل داووه، وإن كان عاجزاً عن معرفة الحق - ولا مضرة فيه - تركوه، وإن كان مستحقاً للعقاب عاقبوه مع القدرة: إما بالتعزير وإما بالقتل، وغالب الخلق لا ينقادون للحق إلا بالقهر، والمقصود أنهم نهوا عن المناظرة من لا يقوم بواجبها، أو من لا يكون في مناظرته مصلحة راجحة، أو فيها مفسدة راجحة، فهذه أمور عارضة تختلف باختلاف الأحوال.

وفي الجملة جنس المناظرة والمجادلة فيها: محمود ومذموم، ومفسدة ومصلحة، وحق وباطل. ومنشأ الباطل من نقص العلم، أو سوء القصد»^(١).

إذا حضر المسلم مجلساً وفيه من يلقي الشبهات على المسلمين ولم يكن يحسن الجواب، وكان يأمن على نفسه فلا يشتغل بالرد عليه، لكن يجب عليه شغل المجلس بما يصرف الناس عن الشبهات وعن ملقيها. قال الإمام ابن بطة العكبري: «ورجل آخر يحضر في مجلس أنت فيه حاضر تأمن فيه على نفسك، ويكثر ناصروك ومعينوك، فيتكلم بكلام فيه فتنة وبلية على قلوب مستمعيه ليوقع الشك في القلوب، لأنه هو ممن في قلبه زيغ يتبع المتشابه ابتغاء الفتنة والبدعة، وقد حضر معك من إخوانك وأهل مذهبك من يسمع كلامه، إلا أنه لا حجة عندهم على مقابله، ولا علم لهم بقبيح ما يأتي به، فإن سكنت عنه لم تأمن فنتته بأن يفسد بها قلوب المستمعين، وإدخال الشك

(١) درة تعارض العقل والنقل: ١٧٤/٧

على المستبصرين، فهذا أيضا مما ترد عليه بدعته، وخبيث مقالته، وتشر ما علمك الله من العلم والحكمة، ولا يكن قصدك في الكلام خصومته ولا مناظرته، وليكن قصدك بكلامك خلاص إخوانك من شبكته، فإن خبثاء الملاحدة إنما يبسطون شباك الشياطين ليصيدوا بها المؤمنين فليكن إقبالك بكلامك، ونشر علمك وحكمتك، وبشر وجهك، وفصيح منطقتك على إخوانك، ومن قد حضر معك لا عليه، حتى تقطع أولئك عنه، وتحول بينهم وبين استماع كلامه، بل إن قدرت أن تقطع عليه كلامه بنوع من العلم تحول به وجوه الناس عنه، فافعل»^(١)

المبحث السابع: صفة المتصدي لكشف الشبهات

أن كشف الشبه وإزالة اللبس من الأعمال الجليلة العظيمة، فهي وظيفة الأنبياء والراسخين من العلماء وهو شرف عظيم لصاحبه وأجر جليل للقائم به وهو اصطفاء من الله لمن يشاء من عباده لهذه المنزلة الرفيعة ثم إن لمن تصدى لكشف الشبهات صفات لا بد أن يتحلى بها قدر الإمكان، وعليه إعداد العدة لذلك، ومما يلزمه أن يتصف به:

لزوم الإخلاص لله عز وجل فلا يصح العمل إلا به ولا ينال العبد والتوفيق والتسديد والبركة الانتفاع إلا بلزومه ولا يحصل الأجر إلا به عن أبي موسى قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله ما القتال في سبيل الله؟ فإن أهدنا يقاتل غضبا ويقا تل حمية فرفع إليه رأسه قال وما رفع إليه رأسه إلا أنه كان قائما فقال (من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله عز وجل)^(٢)

فالجهد الذي يكون في سبيل الله هو ما كان لأجل رفع كلمة الله من عمل عملا لأجل الله ويريد به غير الله فهو مغبون وأشد منه غبنا، وأعظم منه إثما من تعلم وعمل ودعا إلى الله وجاهد بسيفه ولسانه أعداء الله ويريد بذلك غير الله، وإنه والله لأعظم جهلا وسوء قال الشوكاني: «والرياء هو أضر المعاصي الباطنة وأشرها مع كونه لا فائدة فيه إلا ذهاب أجر العمل والعقوبة على وقوعه في الطاعة، فلم يذهب به مجرد العمل بل لزم صاحبه مع ذهاب عمله الإثم البالغ. ومن كان ثمرة رباته هذه الثمرة، وعجز عن صرف نفسه عنه؛ فهو من ضعف العقل، وحمق الطبع بمكان فوق مكان المشهورين بالحماقة»^(٣) فلا يرجى من مثل هذا نصر للإسلام وصد لعدوان الملحدين، ولا يكاد ينتفع به، وما كان لله بقي وما كان لغيره ذهب، وقد ينتفع برده المسلمون إلا

(١) الإبانة الكبرى: ٥٤١/٢

(٢) أخرجه البخاري كتاب العلم: باب من سأل وهو قائم عالما وهو جالس: ١٠٢٤/٣ (٢٦٥٥) ومسلم كتاب الإمارة: ٤٦/٦ (٥٠٢٨) من طريق أبي وائل عن أبي موسى.

(٣) قطر الولي على حديث الولي: ٤٤١.

أنه لا ينتفع به هو، قال ابن تيمية: «وأما المناظرة المذمومة من العالم بالحق فإن يكون قصده مجرد الظلم والعدوان لمن يناظره ومجرد إظهار علمه وبيانه لإرادة العلوفى الأرض فإذا أراد علواً في الأرض أو فساداً كان مذموماً على إرادته ثم قد يكون من الفجار الذين يؤيد الله بهم الدين كما قال النبي ﷺ: (إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر)»^(١) فكما قد يجاهد الكفار فاجر فينتفع المسلمون بجهاده فقد يجادلهم فاجر فينتفع المسلمون بجداله لكن هذا يضر نفسه بسوء قصده وربما أوقعه ذلك في أنواع من الكذب والبدعة والظلم فيجره إلى أمور أخرى وقد وقع في ذلك كثير»^(٢)

فعلى المتصدي لهذا الباب معالجة قلبه للإخلاص ما أمكن ومراقبة إرادته وهمته، قال الحسن البصري رحمه الله: «سمع الحسن يقول: «رحم الله عبداً وقف عند همه، فإن أحداً لا يعمل حتى بهم، فإن كان لله عز وجل مضى، وإن كان لغير الله أمسك»»^(٣)

الالتجاء إلى الله وطلب العون والتسديد ومن كان الله معه فالله ناصره ومؤيده وقد كان النبي ﷺ وهو مأمور بالدعوة وتبليغ الدين وجهاد الكفار كان يلح في الدعاء ويجتهد في الدعاء أن يعلو هذا الدين ويسلم الناس وينصره الله على من خالفه بل كل الأنبياء كذلك وهم رسل من عند الله مؤيدون بالآيات وبجند الله قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: «ولكن إذا أقبلت على الله وأصغيت إلى حجج الله وبياناته فلا تخف ولا تحزن ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٧٦). والعامي من الموحدين يغلب الألف من علماء هؤلاء المشركين كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْعَلْبُونَ﴾ (الصفات: ١٧٣)، فجدد الله هم الغالبون بالحجة واللسان، كما أنهم الغالبون بالسيف والسنان»^(٤)

الرسوخ في العلم؛ فالعلماء هم حراس الشريعة الذين يحفظ الله بهم الدين، وتقوم بهم الشريعة؛ قال ابن تيمية: «يكون في الدين من يدخل من التحريف والتبديل والكذب والكتمان ما يلبس به الحق بالباطل ولا بد أن يقيم الله فيه من تقوم به الحجة خلفاً عن الرسل فينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين فيحق الله الحق ويبطل الباطل ولو كره المشركون»^(٥)

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر: ٣/١١١٤ (٢٨٩٧) ومسلم كتاب الإيمان: ١/٧٣ (٢١٩) من طريق الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة به.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: ٣/٣٧٤.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة: ١٣/٤٩٧ (٣٦٣٥) والبيهقي في شعب الإيمان: ٩/٤١١ (٦٨٩٤) من طريق سفيان عن أبي الهمام عن الحسن به وهذا لفظ البيهقي.

(٤) كشف الشبهات: ١١.

(٥) مجموع الفتاوى: ١١/٤٣٥

وقال ابن القيم فيمن قل علمه «ينقح الشك في قلبه بأول عارض من شبهة؛ هذا لضعف علمه وقلة بصيرته إذا وردت على قلبه أدنى شبهة قدحت فيه الشك والريب، بخلاف الراسخ في العلم لووردت عليه من الشبه بعدد امواج البحر ما أزال يقينه ولا قدحت فيه شكا لأنه قد رسخ في العلم فلا تستفزه الشبهات بل إذا وردت عليه ردها» وقال «والشبهة وارد يرد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له فمتى باشر القلب حقيقة العلم لم تؤثر تلك الشبهة فيه بل يقوى علمه ويقينه بردها ومعرفة بطلانها ومتى لم يباشر حقيقة العلم بالحق قلبه قدحت فيه الشك بأول وهلة فان تداركها والا تتابعت على قلبه امثالها حتى يصير شاكا مرتابا» كما في حديث حذيفة سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تُعْرَضُ الْفِتْنُ عَلَى الْقُلُوبِ كَالْحَصِيرِ عُوْدًا. عُوْدًا فَأَيُّ قَلْبٍ أُشْرِبَهَا نُكْتٌ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءٌ وَأَيُّ قَلْبٍ أَنْكَرَهَا نُكْتٌ فِيهِ نُكْتَةٌ بَيضَاءٌ حَتَّى تَصِيرَ عَلَى قَلْبَيْنِ عَلَى أَبْيَضٍ مِثْلِ الصَّفَا فَلَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَالْآخِرُ أَسْوَدٌ مَرِيْدًا كَالْكُوْزِ مُجْحِيًّا لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا وَلَا يَنْكِرُ مُنْكَرًا إِلَّا مَا أُشْرِبَ مِنْ هَوَاهُ»^(١)

فالعلماء هم من يقوم بهذه المهمة دون من سواهم؛ قال ابن القيم: «القلم الثاني عشر القلم الجامع وهو قلم الرد على المبطلين ورفع سنة المحققين وكشف أباطيل المبطلين على اختلاف أنواعها وأجناسها وبيان تناقضهم وتهافتهم وخروجهم عن الحق ودخولهم في الباطل وهذا القلم في الأفلاك نظير الملوك في الأنام وأصحابه أهل الحجة الناصرون لما جاءت به الرسل المحاربون لأعدائهم وهم الداعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة المجادلون لمن خرج عن سبيله بأنواع الجدال وأصحاب هذا القلم حرب لكل مبطل وعدو لكل مخالف للرسول فهم في شأن وغيرهم من أصحاب الأقلام في شأن»^(٢)، فعلى من أراد التصدي لهذا الباب أن يقبل على العلم ولا سيما علم الكتاب والسنة فإن من أقبل على الوحي أنار الله بصيرته ونور قلبه وفرق بين الحق والباطل.

أن يكون قادرا على كشف الشبهات بامتلاك الأدوات لذلك، وله دراية بطرق كشفها، فإن ولوج هذا الباب لا يكفي فيه العلم وحده؛ بل لا بد من شيء زائد على ذلك؛ ولهذا قال ابن عبد البر: «قال بعض العلماء: كل مجادل عالم وليس كل عالم مجادلا يعني: أنه ليس كل عالم يتأتى له الحجة ويحضره الجواب ويسرع إليه الفهم بمقطع الحجة، ومن كانت هذه خصاله فهو أرفع

(١) تقدم

(٢) التبيان في أقسام القرآن: ١٣١ ويقصد بالقلم هنا الكتابة التي تكون بالقلم فقد ذكر هذا في الكلام عن القسم في قوله ﴿ت وَالْقَوْمِ الْمَاسْطُورِينَ﴾ فاسترسل في ذكر الأقلام ومنها قلم العلماء الناشرين للعلم الذابن عن الدين

العلماء وأنفعهم مجالسة ومذاكرة والله يؤتي فضله من يشاء والله ذو الفضل العظيم»^(١)

وقال ابن تيمية: «فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع المناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه ولا وفي بموجب العلم والإيمان ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس ولا أفاد كلامه العلم واليقين»^(٢)، وقال أيضاً: «وأما إن كان المناظر غير عالم بالحق بأن لا يعرف الحق في نفس المسألة أو يعرف الحق لكن لا يعرف بعض الحجج أو الجواب عن بعض المعارضات أو الجمع بين دليلين متعارضين وأمثال ذلك - فهذا إذا ناظر: طالبا لمعرفة الحق وأدلتها والجواب عما يعارضها والجمع بين الأدلة الصحيحة - كان محمودا وإن ناظر بلا علم فتكلم بما لا يعرف من القضايا والمقدمات - كان مذموما»^(٣)

قال ابن الوزير: «المحامي عن السنة، الذاب عن حماها كالمجاهد في سبيل الله - تعالى - يُعدُّ للجهاد ما استطاع من الآلات والعدة والقوة، ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الأنفال: ٦٠)»^(٤) ولما أمر الله بالجهاد باللسان واللسان فقال: (جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم)^(٥)، كان على المجاهد أن يعد العدة بحسب ما كلف به من جهاد السنان أو اللسان، ولما كانت مقابلة العدو بغير سلاح سوء تدبير، كذلك كانت مقابلة أهل الشبهات بغير عدة، قال محمد بن عبد الوهاب: «وإنما الخوف على الموحد الذي يسلك الطريق وليس معه سلاح. وقد من الله تعالى علينا بكتابه الذي جعله تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين فلا يأتي صاحب باطل بحجة إلا وفي القرآن ما ينقضها ويبين بطلانها كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَقْسِيماً﴾ (الفرقان: ٣٣)^(٦)

فعلى من كلف الرد على أهل الضلال ولم يكن له بد أن يلج بابه أن يأخذ أهبطه وذلك بالنظر في طريقة السالفين في صد عدوان الملحدين ثم ينظر في الشبهة مع التصور الكامل لها ومعرفة دليلها ووجه استدلال الخصم ووجه الجواب عنها مع الحرص على تنويع الردود وتعدد الأوجه ما أمكن لإقناع الخصم الله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

العدل والإنصاف مع الخصم، فالعدل في القول من أسباب قبول الحق إذ الحق في غنية

(١) جامع بيان العلم وفضله: ٢/٢١٤.

(٢) درة تعارض العقل والنقل: ١/٢٠٧.

(٣) درة تعارض العقل والنقل: ٣/٣٧٤.

(٤) إيثار الحق: ٢٤.

(٥) تقدم

(٦) كشف الشبهات: ١١.

عن الباطل لإحقاقه، والعدل أرضى لله وأقرب للقبول، بخلاف الظلم والتجني وقد أمرنا ربنا بذلك فقال: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَأَعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ (الأنعام: ١٥٢) قال ابن كثير: «يأمر تعالى بالعدل في الفعل والمقال على القريب والبعيد، والله يأمر بالعدل لكل أحد في كل وقت وفي كل حال»^(١).

قال ابن تيمية: «فإن الإنسان إذا اتبع العدل نصر على خصمه، وإذا خرج عنه طمع فيه خصمه»^(٢)، ومن العدل عدم الإسفاف في القول والفحش في اللفظ على المخالف فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً وكان يقول: (إن من خياركم أحسنكم أخلاقاً)^(٣).

تنبية: ليس من العدل مع المخالف أن تذكر حسناته عند الرد عليه ومن قال ذلك فقوله مردود بالكتاب والسنة وأقوال السلف والعقل يدل على ذلك منها أن القرآن ملئ بالإنكار على جماعات الكفار ولم تذكر حسناتهم ويكفي في هذا أن نشير إلى سورة تبت فلم يذكر الله أي أبي لهب وزوجته مع ذمه لهم ومن السنة حديث عائشة في قول النبي ﷺ (بئس أخو العشيرة هو) وقال رافع بن أشرس: «كان يقال: إن من عقوبة الكذب أن لا يقبل صدقه: قال: وأنا أقول: ومن عقوبة الفاسق المبتدع أن لا تذكر محاسنه»^(٤) وهذا الذي يدل عليه النظر الصحيح؛ وذلك أن ذكر حسناته فيه تقرير للناس به فليس كل أحد يعطي البدعة حقها من انظر ومعرفة عظيم الخطر فيكون ذكر محاسنة دعوة إليه ونشر لقوله.

المبحث الثامن: مناهج المؤلفين في كشف الشبهات

لقد تحمل أهل العلم واجب صد عدوان الملحدين وكشف تلبيس الملبسين فجاهدوا المخالفين بأقلامهم وصيانة للأمة وحفاظاً على عقائدها وكانت هذه الكتب على أنواع: الكتب التي ترد على الشبهات المتعلقة بالإسلام أي بسلامته من التحريف وبصلاحيته لكل زمان ومكان وأن الدين الذي لا يقبل بعد بعثة محمد صلى الله عليه وسلم سواه

الكتب التي ترد على الشبهات المتعلقة بحجية القرآن وأن كتاب منزل من عند الله.

الكتب التي ترد على الشبهات المتعلقة بإنكار حجية السنة.

(١) التفسير: ٣/٣٦٥.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: ٤/٢٩٨.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المناقب باب صفة النبي ﷺ: ٣/١٢٠٥ (٢٣٦٦) ومسلم: ٧/٧٨ (٦١٧٧) طريق الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم.

(٤) () كتاب الصمت لان أبي الدنيا: ٢٦٠.

الكتب التي ترد على الشبهات المتعلقة بإنكار الاحتجاج بأخبار الأحاد.
الكتب التي تكشف الشبهات المتعلقة بإنكار رسالة محمد.
الكتب التي تكشف الشبهات المتعلقة بمعارضة الأحاديث بالعقل.
الكتب التي تكشف الشبهات المتعلقة بمعارضة الأحاديث بالشواهد الفلكية.
الكتب التي تكشف الشبهات المتعلقة بمعارضة الأحاديث بالممارسات الطبية.
الكتب التي تكشف الشبهات المتعلقة بمعارضة الأحاديث بالاكشاف العلمية.
الكتب التي تكشف الشبهات المتعلقة بمعارضة الأحاديث بآيات أو أحاديث. بهدف التشكيك
الدين.

الكتب التي تكشف تنزيل النصوص على معان غير مرادة بهدف توين السنة.
الكتب التي تكشف الشبهات المتعلقة برواة الأحاديث ونقدتهم بهدف تضييف ما يروونه من
الأحاديث.

الكتب التي تكشف الشبهات المتعلقة بالمصنفات أو المصنفين في الحديث بهدف التشكيك
في صحة الأحاديث.

فهذه الجوانب التي ألف فيها المدافعون عن السنة والتي هي في أصول شبهات الخصوم
وهم في ذلك كله يوردون الشبهة ويجلبون عليها أنواع الردود من الأدلة النقلية والعقلية بأقوال
الموافقين والمخالفين التي وافقوا فيها الحق.

والتأليف في الرد يكون على مناهج مختلفة:

فتارة يكون الرد مسلطاً على ضال من الضلال فتجمع ضلالاته في مصنف واحد
ويرد على شبهاته.

وتارة يتناول الرد كتاب من كتب ضال فيفند ما اشتمل عليه الكتاب من الشبهات ويرد عليها
شبهة شبهة.

وتارة يتناول الكتاب شبهة من الشبه ويفند هذه الشبهة مع ذكر القائلين بها.

وتارة يتناول الكتاب شبهات تتعلق في موضوع واحد ثم يجاب عنها مع ذكر القائلين بها.

وفي كل ما ذكر فإن المصنفين يذكرون الأقوال بنصها مع توثيق الأقوال ونسبتها إلى قائلها.

ثم إن كتب الردود منها ما هو مسند اهتم مصنفوه بسوق الأدلة والأقوال بأسانيدها من

المصنف إلى من نسب له القول ومنها ما هي مجردة عن الأسانيد.

المبحث التاسع

دراسة تحليلية لكتب مختارة في كشف الشبهات

سأتناول في هذا المبحث كتاب مختارا أقوم بدراسته وتحليله لتعرف على الشبهات التي درسها المؤلف وطريقته في الرد عليها حسب النقاط الآتية:

اسم الكتاب: الرد على الجهمية

المؤلف: أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (المتوفى:

٢٨٠هـ)

موضوع الكتاب: هو في الرد على الجهمية وهم كل من ينكر صفت الله عز وجل

محتوى الكتاب:

الكتاب مسند فالمؤلف يذكر الأدلة من السنة وأقوال السلف مسندة منه إلى من نسبت إليه

قدم المصنف بمقدمة ذكر فيها حجية الكتاب والسنة

أول من أظهر إنكار الصفات ثم من انتصر لهذا القول وما حال السلف معهم

الأدلة من السنة على الرد على أصل هذه المقالة

ما هو الأصل في هذا الباب.

ذكر شبهات المعطلة وأجاب عنها وفي كل شبهة يذكر قولهم ثم يورد من الأدلة وأقوال السلف ما يدل على بطلانه ومن هذه الشبهات وقد يذكر أدلة عقلية كنا قال في بينونة الله عن خلقه ففي هذا أيضا دليل أنه بائن من خلقه، محتجب عنهم، لا يستطيع جبريل مع قربته إليه الدنو من تلك الحجب، وليس كما يقول هؤلاء الزائفة: إنه معهم في كل مكان، ولو كان كذلك ما كان للحجب هناك معنى، لأن الذي هو في كل مكان لا يحتجب بشيء من شيء، فكيف يحتجب من هو خارج الحجاب كما هو من ورائه؟ فليس لقول الله عز وجل: ﴿مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ (الأحزاب: ٥٢) عند القوم مصداق^(١).

• الشبهة المتعلقة بتفسير العرش.

• الشبهة المتعلقة بمعنى الاستواء والعلو.

• الشبهة المتعلقة ببينونة الله من خلقه.

(١) ص ٧٢

- الشبهة المتعلقة بنزول الله.
 - الشبهة المتعلقة برؤية المؤمنين لربهم.
 - الشبهة المتعلقة بقدر الله.
 - الشبهة المتعلقة بكلام الله.
 - الشبهة المتعلقة بالقرآن وأنه مخلوق.
 - الشبهة المتعلقة بالوقف فيكون القرآن مخلوقاً أو غير مخلوق.
- ثم ختم الكتاب بالحكم على الجهمية.

الخاتمة :

في ختام البحث أحمد الله على توفيقه وأسأله مزيد فضله، وقد توصلت في البحث إلى النتائج التالية:

- بيان خطر الشبهات وأنها من أخطر أمراض القلوب وبينت أن الله الحكمة البالغة في وجودها من وجودها فهي من أعظم أسباب انتشار العلم
- بينت بواعث الشبهات وأنها من أسلحة أهل الباطل لصرف الناس عن الحق
- بينت موقف المسلم من الشبهات وكيف يمكنه التعامل معها وذلك بسؤال الله السلامة منها
- ومن آثارها ثم بكثر الصلاة والعبادة ثم العناية بصلاح القلوب ثم بالبعد عن أهلها
- بينت أنواع الشبهات، وأنها منقسمة أقساماً متعددة وذلك بحسب اعتبار تقسيمها
- ثم بينت طرق دفع الشبهات. وما الذي يمكن سلوكه في كل بدعة بعينها
- حكم رد الشبهات وأن واجب كفائي ومن قام به فهو من المجاهدين في سبيل الله
- وجهاده من أعظم الجهاد
- بينت صفة المتصدي للشبهات وما الذي يجب أن يكون عليه من الدين والعلم والخلق
- بيان مناهج المؤلفين في كشف الشبهات.
- أهمية الدراسة تحليلية لكتب كشف الشبهات. واخترت في هذا رد الدارمي وكيف سار في رده على المخالفين.

ومن التوصيات التي أوصي بها دراسة مزيد من كتب الردود وتحليلها والاستفادة منها

ثم أسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مصادر البحث ومراجعته :

١. إعلام الموقعين عن رب العالمين لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م
٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٢٥٤هـ) ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بليان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
٣. الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى بتحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، طبعة مكتبة الرشد - الرياض الطبعة الأولى، ١٤٠٩
٤. بدائع الفوائد لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية بتحقيق: هشام عبد العزيز عطا - عادل عبد الحميد العدوي - أشرف أحمد، طبعة مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة الطبعة الأولى، ١٤١٦ - ١٩٩٦
٥. تهذيب مختصر السنن لابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الزرعي. المحقق: إسماعيل بن غازي مرحبا. طبعة مكتبة المعارف. سنة النشر: ١٤٢٨-٢٠٠٧
٦. تفسير القرآن العظيم لأبب الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) بتحقيق سامي بن محمد سلامة، طبعة دار طيبة للنشر والتوزيع
٧. تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني بتحقيق محمد عوامة طبعة دار الرشيد بحلب الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ
٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأيو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) بتحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب عام ١٢٨٧هـ
٩. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لعبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى: ١٢٧٦هـ) بتحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، طبعة مؤسسة

الرسالة الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م

١٠. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، بتحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، طبعة دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
١١. الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، طبعة دار الجيل بيروت، دار الأفاق الجديدة - بيروت
١٢. الجامع الكبير - سنن الترمذي، المؤلف: لمحمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) بتحقيق: بشار عواد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي - بيروت سنة: ١٩٩٨ م
١٣. الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة الأولى، ١٢٧١ - ١٩٥٢
١٤. زاد المعاد في هدي خير العباد لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
١٥. سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السُّجِسْتَانِي (المتوفى: ٢٧٥هـ)، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد طبعة المكتبة العصرية، صيدا - بيروت
١٦. سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي تحقيق: مكتب تحقيق التراث، طبعة دار المعرفة ببيروت الطبعة: الخامسة ١٤٢٠هـ
١٧. سنن ابن ماجه للحافظ ابي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه ٢٠٧ - ٢٧٥ هـ. تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الفكر - للطباعة والنشر والتوزيع
١٨. شرح معاني الآثار لأحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي تحقيق: محمد زهري النجار، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى، ١٣٩٩
١٩. شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي بتحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٠

٢٠. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ) بتحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، طبعة مكتبة نزار مصطفى الباز الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
٢١. الفوائد للامام الجليل شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، المعروف بابن القيم بتحقيق: ماهر منصور عبد الرزاق كمال علي الجمل
٢٢. فيض القدير شرح الجامع الصغير لزين الدين محمد المدعوبعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي (المتوفى: ١٠٣١هـ) طبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
٢٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، طبعة دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، طبعة دار الشروق. سنة: ١٤٢٣ - الطبعة: الأولى ٢٠٠٢
٢٤. الفوائد لأبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (المتوفى: ٤١٤هـ) بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة مكتبة الرشد - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٢
٢٥. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، طبعة دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ
٢٦. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن الشيخ المرحوم الفقيه أبي حفص عمر بن إبراهيم الحافظ، الأنصاري القرطبي، رحمه الله وغفر له. بتحقيق: محي الدين ديب - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم بزال. طبعة دار ابن كثير - دار الكلم الطيب بيروت. الطبعة الأولى سنة: ١٤١٧ - ١٩٩٦
٢٧. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت
٢٨. الميسر في شرح مصابيح السنة لفضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبد الله، شهاب الدين التوربشتي (المتوفى: ٦٦١ هـ) بتحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، طبعة مكتبة نزار مصطفى الباز الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ هـ
٢٩. المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي

القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، طبعة مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر الطبعة: الأولى، ١٣٣٢ هـ

٣٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٢

٣١. المستدرک علی الصحیحین لمحمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠

٣٢. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) بتحقيق محمد المعتمد بالله البغدادي، طبعة دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة: الثالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

٣٣. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ) بتحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقوق الأجزاء من ١ إلى ٩) وعادل بن سعد (حقوق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧) وصبري عبد الخالق الشافعي (حقوق الجزء ١٨)، طبعة مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م)

٣٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) بتحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون وإشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبعة مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

٣٥. ناسخ الحديث ومنسوخه لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين بتحقيق: سمير بن أمين الزهيري، طبعة مكتبة المنار - الزرقاء الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٣٦. النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بتحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، طبعة المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

٣٧. الوابل الصيب من الكلم الطيب لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) بتحقيق: سيد إبراهيم، طبعة دار الحديث -

القاهرة رقم الطبعة: الثالثة، ١٩٩٩ م

٣٨. الفرائد على مجمع الزوائد «ترجمة الرواة الذين لم يعرفهم الحافظ الهيثمي» لعبد

الله، خليل بن محمد بن عوض الله المطيري العربي، طبعة دار الإمام البخاري، الدوحة

- قطر الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م



The Islamic Academic Quest Journal Publication Guidelines

In the course of providing an opportunity to scholars and searchers to benefit from academic quests and searches, the journal's management is delighted to publish the submitted researches provided that:

1. The research is specialized in a scholarly issue, or an Islamic calamity – a current case accident.
2. The research should be characterized by its academic elements, originality, and seriousness, with authentication of: sources, Hadiths, and verses of Quran.
3. The research should be new and not previously published; it also should not be an extract of a thesis.
4. Works should not exceed 48 pages nor fall behind 16.
5. Paper size should be of an A4, with font size = 16, and a font style of (Traditional Arabic).
6. The work marked by the previously mentioned characteristics should be sent on a CD-Rom to the journal's address.
7. The writer will enclose an English translated abstract of one to two pages.
8. An introduction of the author should be provided alongside his detailed personal address.
9. Works are evaluated by arbiters before publication. The author will be notified about the result of this evaluation.

Please note that:

- It is not necessary that the journal will adopt and publish every work it receives.
- Typescripts of rejected researches will not be returned to their authors.
- Views expressed in the journal represent those of the writers.



PROFESSORIAL CONSULTATIVE MEMBERS

Prof. Dr. Mubarak Ibn Saif Al-Hajiri

Dean of Faculty of Sharia'h in Kuwait University

Prof. Dr. Bassam Khodor Al-Shatti

A Professor in the Faculty of Sharia'h in Kuwait University

Prof. Dr. Omar Abd-Assalam Tadmury

A formerly Professor in the Lebanese University

Prof. Dr. Waleed Al Menesi

President of the Islamic University of Minnesota

Prof. Dr. Ahmad Sabalek

President of the International Islamic University

Dr. Shawki Nazir

Professor, University of Tamanrasset, Algeria,

Editor-in-Chief of Ijtihad for Legal and Economic Studies

In addition to the cooperation of

Professors from the Islamic and the Arabic world





ISSN:2708-1796
ISSN: 2708-180X

**International Imam El Boukhary Academy
The Central Office for Islamic Academic Quest Journal**

The Islamic Academic Quest Journal
Specialized Academic Islamic Journal concerned in the Islamic quests and studies
Licensed by decree of the Ministry of Information 2004/364

Sixteenth years

1442H / 2021

Issue No.: 37

(Temporarily Issued Every Six Months)





Arcif
Analytics



ISSN: 2708 - 1796

ISSN: 2708 - 180X

An Islamic Academic Arbitral Journal
concerned in the Islamic quests and studies

The chief editor and managing director

Pr. Dr. Saadeddine Mohamad El Kebbi

The Managing editor

Pr. Dr Mahmoud Safa Al Sayad Alakla

Correspondences

Lebanon-Tripoli-POB 208 Tripoli

Telefax: 009616471788

E mail: albahs_alalmi@hotmail.com

Website: boukharysrc.com

Bank transfers

*AlBaraka Bank-Lebanon-Tripoli

Account no 13903

*Western Union-Lebanon

Tripoli

